

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



بمشاركة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع :

اثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي

تحت إشراف الأستاذ :
د. طهر اوي فريد

من إعداد الطالب :
دحماني رابح

لجنة المناقشة :

- ✓ د. ضيف أحمد رئيسا
- ✓ د. طهر اوي فريد مشرفا
- ✓ د. جوادي علي مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر علي

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا

البحث الدكتور طهراوي فريد ، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و أطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي نصيحة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم

رابع

الإهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي كان نجاحنا بيديه وأهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى من خلد الله ذكرها في القرآن يتلى إلى يوم الدين، وجعل الجنة تحت قدميها حملتني وهنا على وهن إلى والدتي أطال الله عمرها

إلى الذي لم يبخل علي يوما بالدعم والنصيحة تاج رأسي الذي شجعني على الدراسة ماديا ومعنويا، وساعدني على تحمل الصعاب والذي العزيز إلى سندي في الحياة أختي وأخي مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق في حياتهم

إلى كل الأصدقاء وزملاء الذين عرفتهم منذ أن وطئت قدمي عتبة المدرسة إلى زملائي وزميلاتي في دفعة ماستر _ إقتصاد كمي _ إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلبي

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

رابح

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على التضخم من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017. ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم أسبابه وآثاره، كما تناولت الدراسة عرض مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2017. أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، المعروض النقدي بالمفهوم الواسع)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي مكونات السياسة النقدية المستهدفة في الدراسة. حيث تساعد أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية تقلل من درجة التذبذب في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فترات التضخم المرتفع.

الكلمات المفتاحية: التضخم، معدل إعادة الخصم، معدل الفائدة، الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، اختبار منهج الحدود، نموذج ARDL، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

The objective of this study is to study the effect of monetary policy on inflation through a standard study of the situation of Algeria during the period from 1980 to 2017. To achieve the objective of the study, the theoretical side of different theories explaining the phenomenon of inflation was discussed. During the period from 1980 to 2017. The standard applied aspect dealt with the effect of the most important macroeconomic variables (interest rate, discount rate, money supply in the broad sense). To achieve this, ARDL). The study also found a long-term equilibrium relationship between the rate of inflation and the other components of monetary policy targeted in the study. Which helps decision-makers to formulate economic policies that reduce the degree of volatility in macroeconomic variables during periods of high inflation.

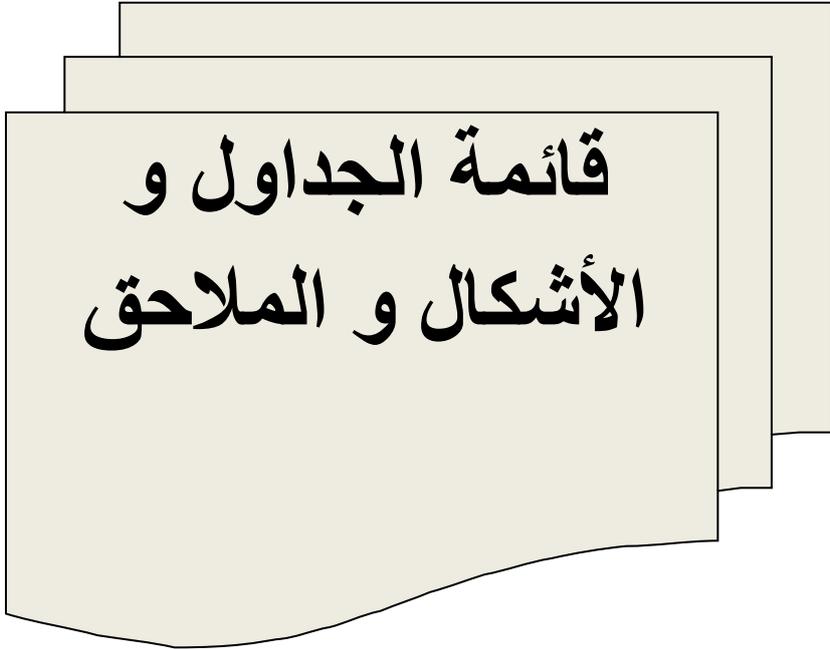
Key words: inflation, rebate rate, interest rate, broad monetary mass, border approach test, ARDL model, Algerian economy.



الفهرس

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
	الإهداء
	الملخص
III-I	الفهرس
VII- V	قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق
أث	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية
03	المطلب الأول : ماهية السياسة النقدية
05	المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية
07	المطلب الثالث : علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى
12	المطلب الرابع : قنوات انتقال السياسة النقدية
16	المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية
16	المطلب الأول: الأهداف الأولية
17	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة
20	المطلب الثالث: الأهداف النهائية
25	المبحث الثالث : وسائل السياسة النقدية
25	المطلب الأول : الوسائل الغير مباشرة للسياسة النقدية
27	المطلب الثاني : الوسائل المباشرة للسياسة النقدية
28	المطلب الثاني : الوسائل الأخرى للسياسة النقدية
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم	
32	تمهيد الفصل
33	المبحث الأول : عموميات حول التضخم
33	المطلب الأول : تعريف التضخم
33	المطلب الثاني: أنواع التضخم
37	المطلب الثالث : أسباب و آثار التضخم
43	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم
43	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية
45	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
48	المطلب الثالث : النظرية المعاصرة لكمية النقود
49	المبحث الثالث : السياسات العلاجية للتضخم

49	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
51	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
54	المطلب الثالث : وسائل أخرى مباشرة
56	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : دراسة اثر للسياسة النقدية في التضخم في الجزائر 1980-2017	
58	تمهيد الفصل
59	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر 1980-2017
59	المطلب الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر
60	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
63	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر
66	المبحث الثاني :تطور التضخم و المعروض النقدي في الجزائر
66	المطلب الأول : مؤشرات التضخم في الجزائر
68	المطلب الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1980-
	2017
73	المطلب الثالث : تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة
	2017-1980
81	المبحث الثاني :تقدير أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على التضخم باستخدام نموذج ARDL
81	المطلب الأول :دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية
88	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
97	خلاصة الفصل
99	الخاتمة
104	قائمة المراجع
114	قائمة الملاحق



قائمة الجداول و
الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(1-2)	أوجه الاختلاف بين معادلة كامبردج و معادلة فيشر	45
(2-2)	أهم جوانب الإختلاف بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي	48
(1-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1980-2017	61
(2-3)	تطور الإحتياطي القانوني في الجزائر 1994-2017	63
(3-3)	تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	67
(4-3)	تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	69
(5-3)	معامل الاستقرار النقدي B في الفترة 1980-2017	71
(6-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1980-2017	72
(7-3)	تطور العرض النقدي في الجزائر في الفترة 1980-2017	74
(8-3)	تطور الكتلة النقدية M2 في الفترة 1990-1999	75
(9-3)	تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر في الفترة 2000-2017	76
(10-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1980-2017	78
(1-4)	نتائج إختبار فترات التباطؤ	92
(2-4)	نتائج إختبارات جذر الوحدة باستخدام (pp) على السلسلتين INF و DINF	93
(3-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL	98
(4-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	99
(5-4)	نتائج اختبار شرط ثبات حدود الخطأ	100
(6-4)	نتائج إختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM test	100
(7-4)	نتائج إختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	101
(8-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد EUCM	101
(9-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	102

قائمة الأشكال :

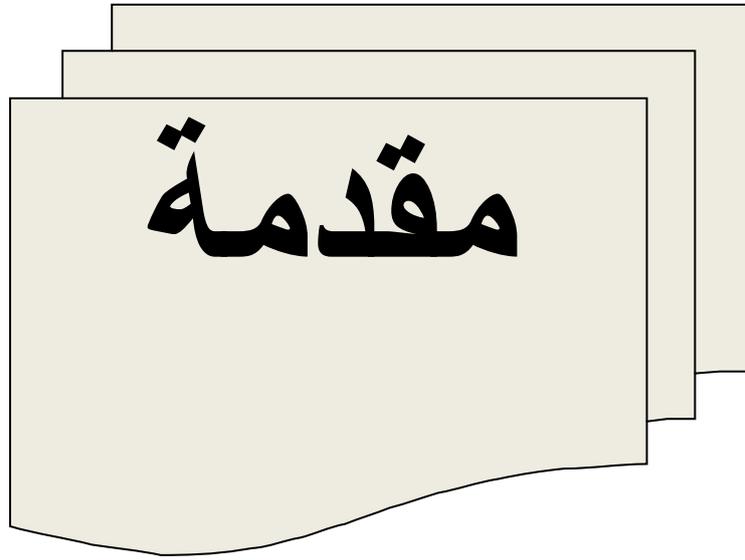
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	قنوات انتقال السياسة النقدية	15
(2-1)	أوضاع الاقتصاد المختلفة (منحني سوان)	22

24	أهداف السياسة النقدية	(3-1)
35	الدورة الخبيثة للتضخم	(1-2)
35	التضخم الجامح (الزاحف)	(2-2)
47	التضخم عند كينز	(3-2)
69	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI و المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	(1-3)
74	تطور معدل التضخم في الجزائر 1980-2017	(2-3)
77	تطور مكونات عرض النقود في الجزائر 2000-2017	(3-3)
79	التمثيل البياني لتغير مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	(4-3)
80	منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة	(1-4)
85	تطور كل من INF و DINF	(2-4)
87	نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)	(3-4)
96	إختبار مسار البواقي المتراكم لتقدير المتتالي لمعالم النموذج Cusum test , Cusum of Squares	(4-4)

قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
114	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية 1980-2017	(1)
116	دراسة إستقرارية INF و DINF باستخدام اختبار pp	(2)
117	دراسة إستقرارية الكتلة النقدية M2	(3)
118	دراسة إستقرارية سلسلة معدل إعادة الخصم TR	(4)
119	دراسة إستقرارية سلسلة معدل سعر الفائدة IR	(5)
120	إختبار Lag lengh criteria	(6)
120	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(7)

121	نتائج اختبار الحدود Bounds test	(8)
121	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد EUCM	(09)
122	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	(10)



مقدمة:

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه و مظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات و الاقتصادية و الاجتماعية لكل دولة ، فشغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية تعقيدا ، حيث نجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة و معرفة أسبابها ، وآثارها الاقتصادية ، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل . و بما أنه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار ، طالما استمرت تلك القوى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم و التي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . و التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية .

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهري في معالجة الاختلالات الاقتصادية من بينها الحد من مشكلة التضخم من خلال تدخلها بإجراءات و أدواتها لمسايرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي ، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي و الرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي و من ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد و مكانته .

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معينة على السياسة النقدية و على أهدافها و أدواتها، و إن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988 ، ثم إصلاح 1989 ، ووصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد، لكن كل هذه الإصلاحات لم تصل للمستوى المرغوب، مما دفع بالجزائر باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، الشيء الذي ترتب عنه القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات مست على الخصوص السياسة النقدية .

❖ الإشكالية :

بناء على ما سبق ارتأينا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي : **ما مدى تأثير السياسة النقدية ممثلة بمتغيرها عرض النقود على معدل التضخم في الجزائر؟**



❖ **الأسئلة الفرعية :**

- ماهي الأسباب المؤدية إلى نشوء الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر؟
- هل يعتبر النموذج ARDL هو الأمثل في دراسة هذه النوعية من النماذج التي يوضح اثر السياسة النقدية على التضخم ؟
- هل النموذجين الطويل و قصير المدى يتميز بالانسجام و التناسق الكافيين في تأثير أدوات السياسة النقدية على التضخم ؟

❖ **فرضيات البحث :**

تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الجزائر .
- تعتبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار في المدى الطويل.
- يتميز نموذج ARDL بنموذج مشترك للعلاقتين طويلة وقصيرة الأجل وهي تمثل قيمة مضافة عن باقي النماذج القياسية الأخرى وهو ما يناسب دراسة العلاقة الاقتصادية والقياسية بين التضخم وأدوات السياسة النقدية .
- يمتاز النموذجان الخاصين بمنهجية ARDL إلى حد كبير في الانسجام في التأثير بين المتغيرات الممثلة في أدوات السياسة النقدية المفسرة للتضخم في الجزائر.

❖ **أهمية البحث :**

لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح السياسة النقدية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلقائيا دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات المحيطة، ولعل نجاح السياسة النقدية المبنية على إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول من جهة، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر من جهة ثانية، قد زاد من أهمية هذه السياسة في دعم الاستقرار الاقتصادي، ومن إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير على الأقل، ومن ثم هدف هذه الدراسة ضمن الإطار الذي حدد لها إلى التعرف على :

- إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- دراسة وتحليلية لأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

❖ **أهداف البحث :**

- تتجلى أهداف البحث التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في :
- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم والسياسة النقدية . إبراز أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر .
- عرض أهم الدراسات التطبيقية والنظرية السابقة حول السياسة النقدية والتضخم .
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على التضخم.

❖ **حدود البحث :**

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين 1990-2017، أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

❖ أسباب إختيار الموضوع :

لقد تم إختيار هذا الموضوع لأنه مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل التي يتمس الإقتصاد ، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الإقتصادية و بالتالي المساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها الجزائر ، بالإضافة إلى الميول الشخصي و الإهتمام الكبير بالقضايا المتعلقة بالسياسة النقدية و التضخم ، و الرغبة في التزود بالمعلومات أكثر ، و الإجابة على كافة التساؤلات المطروحة في الذهن فيما يتعلق بالأسباب الأساسية لظاهرة التضخم في الجزائر .

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية والتضخم، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران ، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews9 ، و اختبار نتائجها بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن . ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية :

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب ، المجالات، الأطروحات، رسائل الماجستير.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه .
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات
- فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي .

❖ تقسيم البحث :

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول كانت كالآتي :

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " الإطار النظري للسياسة النقدية" وتطرقنا فيه إلى تعريف السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية، نظريات والفعالية .

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "عموميات حول التضخم" مختلف التعاريف المقدمة للتضخم، أنواعه، مؤشرات قياسه وأسبابه وكذا النظريات المفسرة له، آثاره ووسائل مكافحته.

الفصل الثالث: حيث تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر 1980-2017 " مختلف التطورات عن السياسة النقدية في الجزائر، وتطور معدلات التضخم في الجزائر، التطور في العرض النقدي والمقابلات النقدية في الجزائر .

الفصل الرابع: وهو الفصل التطبيقي الذي جاء بعنوان "دراسة قياسية للسياسة النقدية و التضخم" والذي تطرقنا فيه إلى نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة خلال الفترة 1980-2017.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة
النقدية

تمهيد الفصل :

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث و الدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة و التطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، و تمارس السياسة النقدية عملها من خلال الأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا و مهما من أجزاء السياسة الاقتصادية . تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بهدف الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد. أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الإستهدافات الوسيطة. ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال ثلاث مباحث و هي :

- ❖ المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية .
- ❖ المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية .
- ❖ المبحث الثالث : وسائل السياسة النقدية .

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية و ازداد تخصصها في مجالات الإصدار و الأسواق المالية بصورة عامة. لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة. فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع و مستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية و التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم وأيضا لحماية عملتها الوطنية من التدهور و لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول : ماهية السياسة النقدية

الفرع الأول : تاريخ السياسة النقدية و تطورها

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة انعكست على دور و أهمية السياسة النقدية ، وفيما يلي سنوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية و هي كالتالي :

- **المرحلة الأولى :** تهدف السياسة النقدية إلى حماية العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع ، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها¹.

- **المرحلة الثانية :** وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكنزوية إثر الأزمة العالمية ، حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي و الحفاظ على التوازن الاقتصادي ، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك .

- **المرحلة الثالثة :** وهي التي عاد الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة الضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها . لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في العرض النقدي .

- **المرحلة الرابعة :** وهي التي اشتد فيها النقاش و الجدل بين أنصار السياسة المالية و أنصار السياسة النقدية ، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان M.fridman) الذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وعلى النقيض من ذلك يرى الماليون إن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية . ثم جاء فريق ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي (والتر هيلر) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب².

الفرع الثاني : تعريف السياسة النقدية

1 - وليد مصطفى شاويش ، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1981، ص159.

2 - محمد ضيف الله القطا بري ، دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الاقتصادية ، دار غيداء ، عمان ، 2011، ص19.

تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريف السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها " .

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع¹ .

" كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية² .

و مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف³ .

و تعتبر السياسة النقدية التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية .

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني⁴ .

وتعرف بأنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁵ .

كما أنها تعتبر مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الإستخدام الكامل وبنفس الإتجاه⁶ .

لذا فإن أي تعريف شامل لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة هي⁷ :

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية؛
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان الاقتصادية وغير المصرفية؛
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية .

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية :

❖ هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تهتم بالجانب النقدي في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.

1 - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63.

2 - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، 2011، ص9.

3 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أفريل 2013، ص53.

4 - لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص59 .

5 - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص98.

6 - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص185.

7 - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص99.

❖ هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية

تعتبر النظرية النقدية من أهم النظريات الاقتصادية التي ركزت على اثر النقود و المستوى العام للأسعار ، وفيما يلي نستعرض أهم النظريات وهي كالاتي :

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية

السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للنقود ، وقد استندت هذه النظرية إلى عدة إفتراضات وهي كالتالي :

- ✓ إن المستوى العام للأسعار (p) متغير تابع للمتغيرات الحاصلة في كمية النقود (M) ؛
- ✓ إن الحجم الكلي للمبادلات (T) لا يتأثر بتغيير كمية النقود (M) فهو مرتبط بالدخل ، والدخل ثابت في الأجل القصير إذن T ثابت في الأجل القصير ؛
- ✓ ان سرعة الدوران (V) عامل مستقل وثابت في الأجل القصير لأنها تتوقف على عوامل خارجية

وقد انبثق من هذه النظرية صيغة سرعة دوران المعاملات (معاملة التبادل) لفيشر وقد صاغها كالتالي :

$$MV=P$$

حيث أن :

M : متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة .

V : سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة .

P : المستوى العام للأسعار .

T : إجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة

وهذه المعادلة تثبت ان التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و نفس الاتجاه ، بمعنى أن كمية النقود المعروضة تساوي كمية النقود المطلوبة ، وبإعادة ترتيب معادلة التبادل فإن المستوى العام للأسعار (p) هو¹ :

$$P=MV/T$$

الفرع الثاني : النظرية الكنزوية

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأفكار جون مينا رد كينز بعد أزمة الكساد العظيم 1929 ، وأثبتت فشل النظرية الكلاسيكية وبينت ضرورة تدخل الدولة في العملة الاقتصادية .

¹ - محمد ضيف الله القطا بري، دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 39-41 .

- وقد اتسم تحليل كينز على الجانب النقدي الذي جعل من التغيير في كمية النقود العامل الرئيسي في التأثير على المستوى العام للأسعار ، و مميزات تحليله ما يلي¹ :
- ركز على دراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزن للثروة و أطلق على ذلك (طلب النقود لغرض المضاربة) .
- تميز تحليل كينز بعدم الفصل بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد الحقيقي .
- أوضح كذلك بان التخفيض العام للأجور قد لا يؤدي إلى حالة التشغيل الكامل .
- أوضح أن الأسعار و الأجور لا تتمتع بالمرونة الكاملة ، كما أوضح أن العمال يهتمون بالأجر الأسمى أكثر من الأجر الحقيقي مما جعلهم يتعرضون للخداع النقدي .
- الأجور جامدة في الإتجاه التنازلي ، كما أن الأثمان أيضا حسب كينز تخضع للجمود في الاتجاهين .
- أكد كينز إمكانية حدوث البطالة واستمرارها في حالة عدم تدخل الدولة من خلال تحفيز الطلب الفعال ، وأن زيادة كمية النقود في حالة التشغيل الكامل ستؤدي إلى زيادة الأسعار وأن حالة التشغيل الكاملة لا تتحقق بشكل دائم .
- و الطلب على النقود في النظرية الكنزوية يكون لثلاث دوافع وهي² :

- **طلب النقود بدافع المعاملات** : يعتمد طلب النقود حسب كينز على النمط الزمني بين استلام الأفراد للدخل و إنفاقه ، و يتناسب معه طرديا .
 - **طلب النقود بدافع الاحتياط** : يرى أن الأفراد يحتفظون بالنقود لمواجهة ما قد يطرأ لهم من أشياء غير متوقعة في حساباتهم كما أن درجة عدم التأكد تزيد من طلب الأفراد للنقود إستعدادا لمتطلبات المستقبل .
 - **طلب النقود بدافع المضاربة** : هو عبارة عن الفرق بين الثمن الحاضر للسندات و ثمنها في المستقبل ، فعندما يتوقع الفرد أن أسعار الفائدة على السندات سيرتفع في المستقبل فإنه يقوم بزيادة مشترياته منها ويقلل ما بحوزته من النقود ، و العكس في حالة إنخفاض سعر الفائدة في السوق عن مستواه العادي .
- الفرع الثالث : النظرية النقدية**

- أسسها رواد مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأمريكي ميلتون فريدمان ، و تتمثل أهم أفكار النقديين في مايلي :
- إهتموا بالطلب على النقود انطلاقا من مكونات الثروة لدى الأفراد حسب أنواع الأصول .
 - إن إجمالي ثروة الأفراد هو العامل المحدد للطلب على النقود من خلال التغيير في إجمالي الثروة وكيفية توزيعها على عناصرها المختلفة نقود ، سندات و أسهم ، أصول حقيقية ، عنصر بشري .
 - يزداد الطلب على النقود كلما إنخفضت تكلفة الاحتفاظ بها ، وهي مقدار العائد الذي يتنازل عنه الفرد عند تخليه عن الأصول المالية ، فإذا احتفظ بها فقد ضحى بالعائد الذي كان سيحصل عليه لو استعملها في أصول أخرى و العكس¹ .

1 - صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48-49 .

2 - نفس المرجع السابق ، ص 51 .

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع التكفل بذلك لوحدها فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية :

إن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة المالية والى التنسيق بينهما .

(1) **كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية:** يمكن تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود والثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم، فبعض الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية والبعض الآخر سنقل نسبيا ويمكن تمييز مايلي :

أ. الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الإقتصاد.

ب. الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالإئتمان وتقديم التمويلات الخاصة.

ت. برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية النقود أو تغيير تكلفة الإئتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص. كما يمكن التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية وفق المعايير التالية :

- معيار جهة إتخاذ القرار، فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تندرج ضمن السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية تندرج تحت السياسة المالية .
- معيار حقوقي، فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو إقراض من الجمهور على شكل سندات) .
- معيار الهدف، فإذا كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة والتوظيف فهي سياسة مالية، أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة نقدية².

كما هناك من ميز بين السياستين من خلال المعيارين التاليين :

- **المعيار الأول:** معيار السوق، حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الإئتمان.
- **المعيار الثاني:** يتعلق بجهاز السلطة النقدية التي تضع السياسة النقدية، ليس نفسه الجهاز بالنسبة تجاه نشاط للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة³

(2) طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

1 - الشيخ أحمد ولد الشيباني ، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ، مذكرة ماجيستر ، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012 ، ص 55 .
2 - مسعود دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 273.
3 - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 106 .

1.2. تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية :

إن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية فعلى سبيل المثال يساهم تبني السلطة النقدية المشرفة على العملة في الحد من العجز المالي التضخمي المستمر، وعدم الإعتماد على ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيق الإستقرار المالي .

وفيما يلي نوضح التأثيرات المختلفة للسياسة النقدية على السياسة المالية :

1. أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة : لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز

الميزانية نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وتؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيراً إذا أخذ على حدى، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيراً، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى عجز الميزانية إذا ما تم إتباع سياسة نقدية إنكماشية بسبب إرتفاع سعر الفائدة؛ لذلك فإن التغير في الوضع الآلي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعدى نتيجة السياسة النقدية الإنكماشية وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، وأن يأخذ بالإعتبار التأثيرات المتضمنة على الميزانية بسبب السياسة النقدية الإنكماشية.

2. أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية: في ظل وجود بنك مركزي مستقل

يتبنى سياسة ضد التضخم تقل توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية، ويحد ذلك من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز إذا استطاعت السلطة النقدية أن تصمم على نجاح سياستها و قامت برفض تمويل الدين الحكومي فإن السلطة المالية سوف تحاول العودة مرة أخرى إلى التوازن، ذلك أن تمويل الدين الحكومي، أما في حالة الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مفراً من تقييد هذا العجز، من هنا فإن إستقلالية البنك المركزي و برفض طلب الحكومة لمزيد من الإئتمان، يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة¹.

2.2. تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية: تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة

المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

أ. أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية :يؤثر النظام الضريبي على التوازن

الاقتصادي الكلي من خلال أثر الضرائب على الدخل، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض جزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستهلاك وتخفيض الادخار الذي يتم توجيهه فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي، كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الإستجابة لها في المدى

¹ - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 274 .

القصير نتيجة وجود نظام ضريبي معين، فمثلا نجد أن تخفيض معدل الفائدة لا ينتج عنه زيادة في الإستثمار نتيجة للتخفيض الذي حدث في الإدخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل .

ب. الانضباط المالي للإنفاق الحكومي: في ظل الاقتصاد المغلق يجبر البنك المركزي الحكومة أن تفرض انضباطا ماليا على إنفاقها وذلك من خلال آلية التدخل في السوق، فعندما تزيد متطلبات إقراض القطاع العام فإن البنك المركزي يبيع سندات حكومية، والذي يؤدي بدوره إلى نقص المعروض النقدي، فترتفع أسعار الفائدة وترتفع معها تكلفة الإقراض، حيث تتراجع السلطة المالية عن خطة الإنفاق التي قررتتها .

أما في ظل الاقتصاد المفتوح، يجذب إرتفاع سعر الفائدة الناتج عن تدخل البنك المركزي في السوق بيع الأوراق الحكومية المزيد من التدفقات الرأسمالية، والتي تمول الزيادة في العجز الحكومي، بينما إذا قام البنك بشراء أوراق حكومية من السوق فيزيد من عرض النقود، وتنخفض أسعار الفائدة، وينتج عن ذلك خروج تدفقات رأسمالية .

ت. الهيمنة المالية مقابل النقدية: تعني الهيمنة المالية أن الحكومة تخطط لإنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السلطة النقدية، وهي في سبيل ذلك تضع ميزانيتها ولا تهتم بمقدار العجز في الميزانية، حيث يتم تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي، أو بواسطة سوق المال، وغالبا ما يحدث ذلك إذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة من حيث تنفيذ السياسة النقدية، حيث تغلب على سياسته الأهداف التي تحددها الحكومة¹ .

(3) نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية: على الرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا انه توجد نقاط التقاء بينهما هي :

- **النقطة الأولى:** وتتعلق بالقرض العام، إن عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدول، وكل هذه الاعتبارات تحددها السياسة المالية، أما شكل القرض أي شكل سدادته من حيث الأجل القصير والطويل، وسعر الفائدة وفئاته، فتتعلق بالسياسة النقدية .

- **النقطة الثانية:** فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إليه من حيث حجمه و توقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما عن الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلة وحجمه وطريقة سداده فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية .

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لإمتصاص السيولة الفائضة للاقتصاد.

كما يمكن في نفس الوقت الإعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضيق فرص الإئتمان المتاحة عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقترضين هذا في حالة التضخم . أما في حالة الإنكماش فيمكن إستخدام السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة

¹ - مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

الإنفاق، كما يمكن في نفس الإتجاه إستخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم¹ .

الفرع الثاني : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الإقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية أنها مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، أو الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الإقتصادية² .

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الإقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الإقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الإقتصادية عملها³ .

وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الإقتصادية وسنوضح العلاقة فيما يلي :

(1) كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الإقتصادي : إن التغيير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار، وأشار كينز إلى أن التغيير في كمية النقود التي بحوزة الوسطاء الإقتصاديون يؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار فإن هذا سيؤدي إلى زيادة العرض لأن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل، وأن الأسعار سوف لا تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود علاقة بين التغيير في كمية النقود وبين التغيير في الأسعار إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل⁴ .

ومن هنا تبدو لنا العلاقة الكبيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية بإعتبار أن هذه الأخيرة تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وأداة من أدواتها وهي جزء من أجزائها، كما لا يجب أن نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق إستقرار داخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لإمتصاص فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق إستقطاب هذا الفائض في شكل أوعية إيداعية، وبالتالي عن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الإقتصاد والخروج من الكساد .

(2) علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الإقتصادي : في السياسة الإقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، إستقرار معدل الصرف، توازن المدفوعات الخارجية... الخ، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الإقتصاد بالسيوليات اللازمة، وبصفة مباشرة على عناصر الإقتصاد الحقيقي، يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير، كما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية، وتستطيع السياسة النقدية أن تؤثر

1 - صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

2 - صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في الصارف الإسلامية، أيام 18-19-20 أبريل 2010، ص 8.

3 - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

4 - نفس المرجع سابق، نفس الصفحة .

على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الإستهلاك، أما لتخفيض الإستهلاك يكون عن طريق تقييد الاقتراض، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.

(3) السياسة النقدية والدورات الاقتصادية : توجد علاقة بين النقود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل و أثناء الإنكماش ويرتفع قبل وأثناء التوسع الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي ودورها في محاربة التضخم والكساد، ومن بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل نمو عال، وبالتالي يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية¹.

المطلب الرابع : قنوات إنتقال السياسة النقدية

تعبر " قناة انتقال " عن السياسة النقدية الطريق الذي من خلاله تصل أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط ، والتي سوف يأتي ذكرها لاحقا ، وتنحصر هذه القنوات في²:

الفرع الأول : قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ، حيث تؤدي السياسة النقدية التقييدية (الانكماشية) $M \downarrow$ (حسب المفهوم الكينزي) إلى: ارتفاع سعر الفائدة الاسمي وهو ما يعني رفع سعر الفائدة الحقيقي (Ir) ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال (أي معدلات الإقراض) وهذا له تأثير على نفقات الاستثمار (I) التي تنخفض ومن ثم انخفاض الإنتاج³(Y)

$$M \downarrow \Rightarrow Ir \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

وفي الحالة العكسية عند إتباع سياسة نقدية توسعية ($M \uparrow$) تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج⁴.

$$M \uparrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

الفرع الثاني : قناة سعر الصرف

1 - صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

2 - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 54 - 55 .

3 - الصادق علي توفيق وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، العدد الثاني ، 1996 ، ص 60 .

4 - قويدر عياش ، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999 ، ص 28 .

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول ،خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم، وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلاد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية وهو ما يعني انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية ، ويفسر ذلك ارتفاع الصادرات ومنه الإنتاج الوطني.

$$M \uparrow \Rightarrow I_r \downarrow \Rightarrow E \downarrow \Rightarrow X \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

حيث (X) :الصادرات الوطنية ؛

(E) :قيمة العملة الوطنية ؛

(I_r) :معدلات الفائدة الحقيقية.

وفي حالة إتباع سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني منها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب أرس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات فينخفض معدل الناتج المحلي ، مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بالسياسات الأخرى لمعالجة آثارها السلبية¹.

$$M \downarrow \Rightarrow I_r \uparrow \Rightarrow E \uparrow \Rightarrow X \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

الفرع الثالث : قناة أسعار السندات

ينتقل اثر السياسة النقدية هنا من خلال قناتين رئيسيتين هما:

- 1) قناة توبين (TOBIN) للاستثمار : التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين (q)*. حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الزائد منها ببيعها مما يدفع بأسعارها إلى الهبوط فينخفض (q) وينخفض حجم الاستثمار، ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي².
- 2) قناة الثروة على الاستهلاك : قام بتحليل هذا الأثر " فرانكو موديغلياني" ومضمونه أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين المتكونة من رأس المال البشري والمادي والثروات المالية. كما أن ارتفاع قيمة الأوراق المالية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الثروة المالية وبالتالي فان الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع وكذلك الاستهلاك، فعند تطبيق السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية (Pe↑) وينتقل أثر السياسة النقدية:

$$M \uparrow \Rightarrow P_e \uparrow \Rightarrow (الثروة) W \uparrow \Rightarrow (الاستهلاك) C \uparrow$$

¹ - الصادق علي التوفيق وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .
* يعرف q على أنه نسبة القيمة السوقية (البورصية) للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها (أي رأس المال بتكلفة التعويض)

حسب توبين الاستثمار يرتفع مع المؤشر. q

² - حسينة شملول ، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، بالمدينة 2011، ص 17 .

أما في الحالة العكسية فإن:

$$M \downarrow \Rightarrow P_e \downarrow \Rightarrow (الثروة) W \downarrow \Rightarrow (الاستهلاك) C \downarrow$$

الفرع الرابع: قناة الائتمان : تنقسم إلى قناتين هما:

(1) **قناة الاقتراض المصرفي** : تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار وبالتالي النمو:

$$M \uparrow \Rightarrow (الودائع) \uparrow \Rightarrow (القروض) \uparrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

وعند استخدام السياسة النقدية الانكماشية يحدث العكس.

$$M \downarrow \Rightarrow (الودائع) \downarrow \Rightarrow (القروض) \downarrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

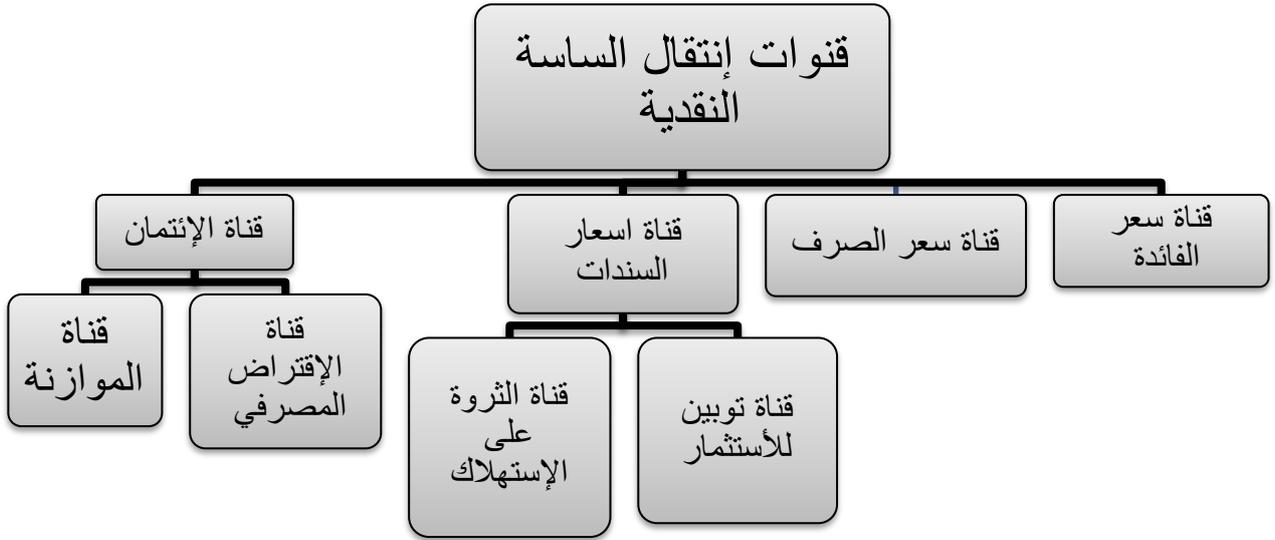
(2) **قناة الموازنة** : تعمل من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية والتي يطلق عليها اسم "مخاطرة الانتقاء السلبي"¹ ، والذي يعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة في الاقتراض، ويرجع ذلك إلى سوء انتقاء المقترضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية، بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، إضافة إلى أن الارتفاع في سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك الشركات مما يزيد من مخاطر إقتراضها وخاصة الصغيرة منها، وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومن نمو الإنتاج.

أما في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية فترتفع أسعار الأوراق المالية وتدعم المؤسسات التي تزيد من الاستثمارات وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع، وفي هذه الحالة لا يكون لمخاطر الانتقاء السلبي أثارا كبيرة².

الشكل (1-1) : قنوات انتقال السياسة النقدية

¹ - الصادق علي توفيق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - قويدر عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 57.



المصدر : الأخصر أبو علاء عزي ، الواقعية النقدية في بلد بترولي ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2014 ، ص 160

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية ، الأهداف الوسيطة ، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالتالي :

المطلب الأول: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية مرتبطة الى حد بعيد بدرجة تطورها وفعاليتها فهي تنطلق من اهداف اولية مرورا بأهداف وسيطية وصولاً الى اهداف نهائية ، فهي تمثل حجر الأساس في استراتيجية السياسة النقدية و تعتبر متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة¹ ، حيث أنه من خلالها ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة و واضحة و محددة للمتعاملين و للسوق حول مضمون السياسة النقدية² ، فتتكون الأهداف الأولية الى قسمين فالقسم الاول من هذه الاهداف خاص بالاحتياطات :ويتضمن القاعدة النقدية، و مجموع احتياطات البنوك، و احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة اما القسم الاخر منها

1 - أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود و البنوك، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1991 ، ص48 .

2 - Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte ,paris, 2000, p88 .

فهو يتعلق بظروف سوق النقد و يحتوى على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصدة و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد¹

(1) مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودايع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإلجبارية، الاحتياطات الإلضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإلجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلجبارية على ودايع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى. أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوى الاحتياطات الإلجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلجبارية (كمية القروض المخصصة) ونتيجة للإلخلاف حول المتغير أو المجمع الإلحتياطي الأكثر فعالية و سهولة فإن البنك المركزي يبقئ يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه الملامع²

(2) ظروف سوق النقد

وهي تمثل القسم الأخر من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد و استخدمت كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها. و تحتوى على الاحتياطات الحرة، و معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية و يعني بشكل عام قدرة المقترضين و موافهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الإلقراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك و الاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي و تسمى صافي الإلقتراض³.

ولقد كان موضوع الأفضلية بالنسبة لأهداف القسم الأول ام الثاني، إذ فضل النقديون استخدام ملامع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط لديهم المفضل، غير أن الكينزيين يركزون على ظروف سوق النقد و ذلك باعتقادهم بأن الهدف الوسيط و المفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، حيث نقول أن أفضل هدف أولى هو ذلك الذي يتصف بالتأثر و التجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة و يسهل قيادة الإلتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة⁴.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعبر الأهداف الوسيطة هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية⁵. لهذه الأهداف عدة نقاط إيجابية فهي تمثل

1 - "عبد المطلب عبد الحميد"، السياسات الإلقتصادية على مستوى الإلقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 78

2 - محمد خليل برعي، سويقي عبد الهادي، النقود و البنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1984، ص 61.

3 - أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإلشعاع، الإلسكندرية، ط 1، 2001، ص 134.

4 - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

5 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-76.

متغيرات نقدية ولها اتصال مباشر بالبنوك المركزية ويسهل التأثير عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية و على سعر الصرف، و معدلات الفائدة¹، في حين أن لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار و الإنتاج و الأجور أما النقطة الأخرى فتعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك عن أهدافه الوسيط فإنه يريد من خلالها إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم. و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها و بين الهدف أو الأهداف النهائية؛
 - كما يتوجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل البنك المركزي بواسطة أدواته؛
 - إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.
- و تتمثل هذه الأهداف في:

أ. المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، و تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيوليات، و ذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي، و لهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج، و ذلك طبقا للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ و لعدة سنوات على معدل نمو ثابت من (03-05 %) للنقد و يعتقد النقديون بان كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، و يبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي² :

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار ؛
- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك، و تتركز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية³ :
- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديد حسابها ونشرها.

- يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها.

وهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، و بينت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي M2 الذي يضم M1 وتوظيفات في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك.

وكخلاصة فإنه يلاح أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.

1 - عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013 ، ص 80 .

2 - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 126 .

3 - عبد الحميد عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا، معدل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا ، الكتلة النقدية في الأراضي المنخفضة وفرنسا¹ .

ب. معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى و النقود² .

إن التوجه لاستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات، خاصة من الاقتصاديين النقديين، و كانت حجتهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، في حين أنه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، و بالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها حيث يوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:

- **المعدلات الرئيسية :** وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يفرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- **معدلات السوق النقدية :** وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة... إلخ)

- **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل،** وهي التي على أساسها تصدر السندات.
- **معدلات التوظيف في الأجل القصير**(حسابات على الدفاتر، ادخار سكني ... إلخ) .
- **المعدلات المدينة** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي³ .

ت. سعر الصرف:

إن سياسات التأثير في سعر الصرف تنحصر في الوقت الحاضر في التدخل لزيادة أو إنقاص عرض العملة الأجنبية أو الطلب عليها . ولأن البنك المركزي يدخل السوق بائعا "دائما" أصبحت هذه الآلية هي الأساس في تقليص الأثر التضخمي للإنفاق الحكومي جزئيا . "وفي مثل تلك السياسات، أي عندما يشتري البنك المركزي العملة الأجنبية تبعث هذه العملية في أسواق الدول الناضجة ماليا"، إشارات ايجابية حول سياسة نقدية ميسرة حيث يمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية⁴ ، وعلى الرغم من مرونة سعر الصرف فإن تدخلات البنوك المركزية كانت في كثير من الأحيان، لغرض بناء

1 - نفس المرجع السابق، ص 85 .

2 - أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، 2003 ، ص 349 .

3 - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

4 - عبد الحميد عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

احتياطات دولية أو لمنع التذبذب الزائد عن الحد في سوق الصرف الأجنبي ، وهي تعتمد قواعد لتنظيم تدخلها من خلالها . وان تلك القواعد معلومة للمتعاملين في السوق وعندما تواجه تصاعد ، أو تدهور في قيمة عملتها الوطنية ، تتدخل مباشرة باستخدام سلطتها النقدية في سوق الصرف الفورية أو أسواق الصرف الأخرى.

يلعب معدل الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية و المالية لحكومة ما، لذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف ملائم له نتائج منها:

- إن التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق الصرف خاصة في حالات المضاربة و السلوكات غير الرشيدة و اللاعقلانية تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المركزية في التحكم و السيطرة على سعر الصرف؛

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية و يؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة في المدى الطويل.

أما بالنسبة لأهداف السياسة النقدية في الدول النامية، فإنه يعترها الكثير من الغموض و الضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن هذه الدول تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، كتشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة، و تحقيق الاستقرار النقدي بمحاربة التضخم، و ضمان قابلية الصرف، و المحافظة على قيمة العملة، و إيجاد سوق مالي و نقدي متطور¹.

المطلب الثالث : الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف النهائية آخر مرحلة من سلسلة الأهداف التي تسطرها السلطات النقدية، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات حيث نجد أن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على إن الأهداف النهائية يجب أن تركز على معظم مكونات الاقتصاد للحصول على اقتصاد متوازن لا يعاني من مشاكل اقتصادية كالتضخم من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و لا مشكلة البطالة من خلال تحقيق العمالة الكاملة و تحقيق نمو معتبر في الاقتصاد و تنمية حقيقية ثم الحفاظ على توازن الاقتصاد داخليا من خلال ميزان المدفوعات.

أ. تحقيق استقرار في مستوى الأسعار

يعتبر هدف تحقيق استقرار الأسعار هو العامل الأساسي والهدف الأبرز الذي تسعى إليه السياسات النقدية لمختلف الدول وذلك راجع لكون عدم الاستقرار يعرض الكيان الاقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج و الكساد، خاصة وان استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، بحيث إن آثارها على تقييد عرض النقود و تقييد الائتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم إن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظرا لاختفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم² ، وإن العمل النقدي لمحاربة التضخم عن طريق الطلب يمر عبر ثلاث مسارات:

- توقيف خلق النقود الذي يقع على الطلب الداخلي؛
- ارتفاع معدلات الفائدة وهو ما يحد من الافتراضات وتغيير تسيير المحافظ ؛

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 186 .

² - عبد المنعم راضي، تقييم دور السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980

- أثر نشر هذه السياسة يكسر التوقعات التضخمية¹.
إن استهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم و استقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود و الأسعار لذا يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل تضخم أو انكماش:
- فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين و أصحاب الدخل الثابتة .
- أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و الدخل الوطنيين لصالح الدائنين و أصحاب المرتبات و الدخل الثابتة على حساب طبقة المنظمين و رجال الأعمال.

ب. التوظيف الكامل

تتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة يرغب في العمل في منصب عمل، ومنه نقول ان البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل و راغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي² ، و تظهر أهميتها في أنها وسيلة و ليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلى إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع و يطلبها، لذلك تبقى هدفا طويلا الأجل، نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية و ضياع في موارد الإنتاج، فمعالجة البطالة و تحقيق العمالة يختلف من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة، و بالرغم من وصول البلدان المتقدمة إلى نمو اقتصادي كبير و الرفاهية الاقتصادية ، إلا أنه نجد هناك بطالة و طاقة إنتاجية غير مستغلة³ .

نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة و تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تتخفف أسعار الفائدة فيزداد الاستثمار و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل⁴ .

ت. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

على صعيد توازن ميزان المدفوعات نجد ان الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال هذا الميزان هي تغير إتباع سياسة نقدية انكماشية و العمل على تخفيض المعروض النقدي، و يتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة ويكون لهذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:

- تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس ايجابيا على الصادرات .
- تخفيض القوة الشرائية و السيولة في الدولة فتتخفف الواردات .
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز .

أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي و هذا يجعل السلع المستوردة

¹ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (حالة الجزائر 1990-2000) ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص 127 .

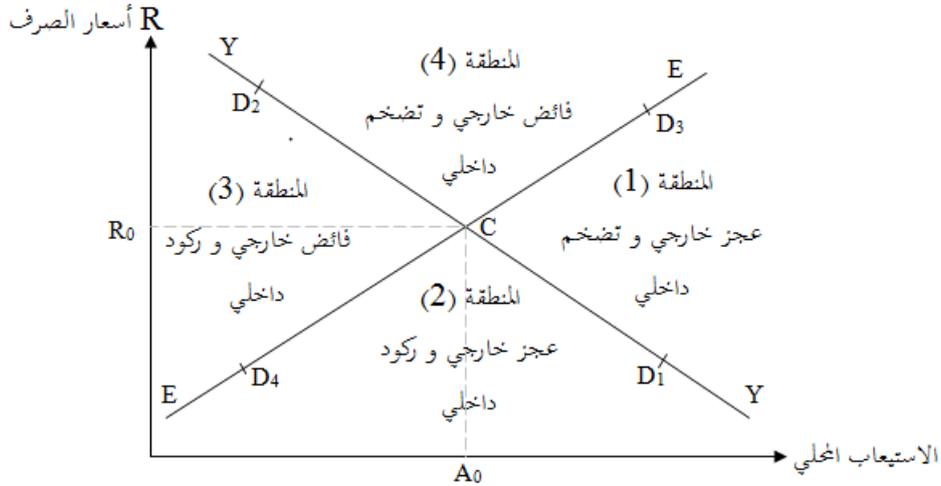
² - عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

³ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (المفهوم، الاهداف، الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص 128 .

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 138 .

أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي و السلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات.
ومن خلال التوازن الخارجي فنجد أن السياسة النقدية بواسطة سعر الصرف الذي يلعب الدور الأبرز في توازن المعادلة الخاصة بتوازن ميزان التجاري فنقول أن الاقتصاد يمكن أن يعرف أوضاعا مختلفة ما بين توازن داخلي وخارجي يمكن أن نحددها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-2) : أوضاع الاقتصاد المختلفة (منحنى سوان)



المصدر : عادل عبد المهدي ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1987 ، ص 08.

نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

يوضح المنحنى EE المستويات المختلفة من التوازن الخارجي، و كل نقطة تقع عليه تعني وجود توازن خارجي في ظل مستوى معين من سعر الصرف و الاستيعاب المحلي، و أي نقطة على يمينه تعني وجود عجز و على يساره تعني وجود فائض. و هنا علاقة طردية بين سعر الصرف و الاستيعاب المحلي.

و يوضح المنحنى YY أوضاع التوازن الداخلي، فأى نقطة تقع عليه تعني وجود حالة من التوازن الداخلي، و أي نقطة تقع على يمينه تعني وجود تضخم، و على يساره تعني وجود بطالة و هنا علاقة عكسية بين سعر الصرف و الاستيعاب المحلي.

عند تقاطع المنحنيين هناك توازن داخلي و توازن خارجي معا.

وانطلاقاً من الشكل السابق فإن التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي يكون في النقطة " C " في الشكل عندما يكون الاستيعاب A_0 و الأسعار النسبية P_0 و في الحالات الباقية يكون الاقتصاد في حالة اختلال .

و الواقع أن اعتبارات تحقيق التوازن الداخلي قد تتعارض مع اعتبارات تحقيق التوازن الخارجي و يفرض هذا التعارض ضرورة الاختيار بين أدوات السياسة النقدية المناسبة لإعداد المزيج الملائم من هذه الأدوات بما يكفل تحقيق أهداف التوازن الداخلي و أهداف التوازن الخارجي بأقل قدر من التكاليف الاقتصادية التي يتحملها المجتمع و هو في سبيله إلى تحقيق هذه الأهداف.

ث. تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي

يعتبر عامل النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات الاقتصادية عموماً، أما السياسة النقدية فقد تزايد اهتمامها بالنمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ولكن معايير تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل ثابت ليست ثابتة، فحسب فريدمان أن وضع معدل محدد للنمو الاقتصادي ليس أمراً محققاً إذ أن عملية النمو ليست بالمسألة التي تحكمها عوامل وظروف مضبوطة ولكن

النمو هو عصاره نتائج متكاملة لعناصر الاقتصاد عن طريق تجاوزه مشكلات اقتصادية، كتحقيق معدل مرتفع للادخار و التأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو السريع، الذي فيقول في هذا الشأن «ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدماً أن هناك معدلاً محدداً للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عالٍ وآخر منخفض، ولكن معدل

النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم»¹ . فالسياسة النقدية في استهدافها للنمو الاقتصادي تتخذ عدة طرق من بينها معدلات الفائدة والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمارات وعنصر الادخار والخاص بالأفراد والمؤسسات:

- **معدلات الفائدة:** عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم و بالتالي توظيف أكثر للعمالة و زيادة الدخل وفي النهاية رفع مستوى المعيشة و النمو ان رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية² .

- **تخصيص الموارد المالية والنقدية:** تعمل السياسة النقدية بواسطة عنصر الادخار الذي يمثل جمع وتعبئة الإذخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية، مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني لأن ارتفاع معدل استثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم.

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في التكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي .

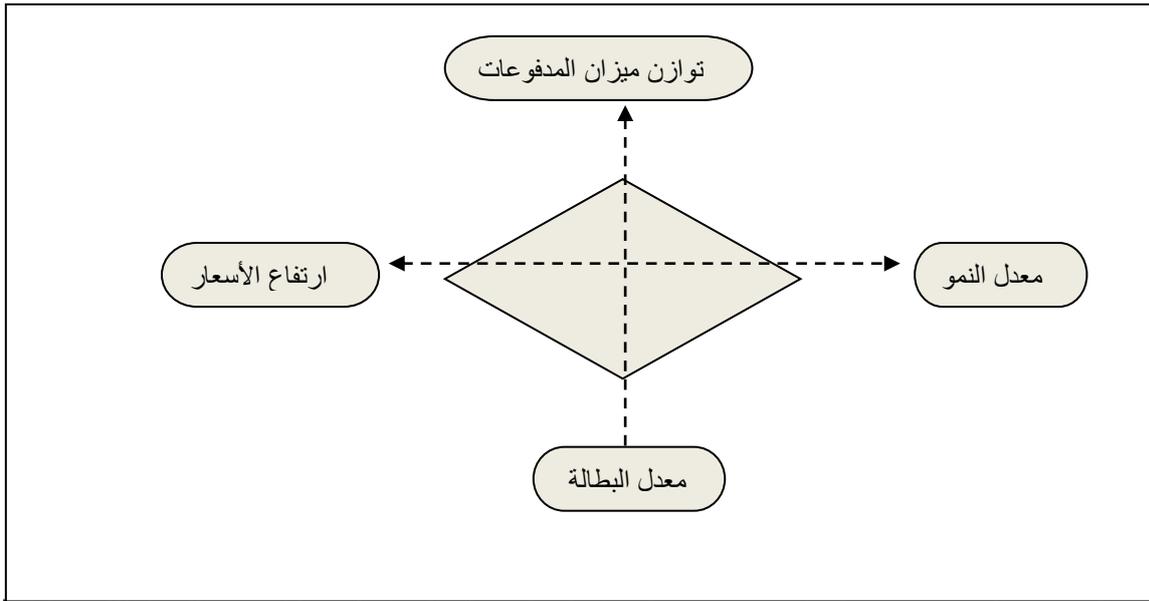
مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للادخار:

و من خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمرجع السحري، في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-1): أهداف السياسة النقدية

¹ Hornit W . paul . M , Monetary Policy and Financial System ,4 th ed , new jessey Prentice hall , 1979 , pp , 494 - 495.

² - عمر محي الدين : التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1975 ، ص ص 449-453 .



يعتبر المربع السحري تمثيلاً لأهداف السياسة النقدية النهائية والذي يمثل كذلك إشكالية التعارض بين أهدافها، فالعلاقة غير المتوافقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات¹.

بالمقابل العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً له. وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، إذن يتعين على البنك المركزي التركيز على هدف معين، كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول.

المبحث الثالث : وسائل السياسة النقدية

تشمل وسائل السياسة النقدية على نوعين من الوسائل، مباشرة وغير مباشرة

المطلب الأول: الوسائل الغير المباشرة : وتتضمن ما يلي:

1) **وسيلة سعر الخصم وسعر الفائدة :** ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر

1 - لحول عبد القادر، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) ، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير -جامعة سعيدة ، غير منشورة ، ص 03 .

التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل¹.

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي، فإنها تعتمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة. الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول الصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما. كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار، وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي.

كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.

(2) وسيلة عملية السوق المفتوحة : تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان².

ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه.

فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم و الأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي، ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.

1 - التافه احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص ص 228-

229.

2 - التافه احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

وهناك أثر آخر لأداة عمليات السوق المفتوحة، هو أثر سعر الفائدة السائدة في السوق الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه الأداة، فعندما يرغب البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، يدخل السوق النقدية مشتريا السندات فترتفع أسعارها، وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم المالية، مما يسبب انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق. الأمر الذي يتمخض عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة، وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من حالة الكساد والركود.

ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض أوراق مالية للبيع، فتتخفض أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار. وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي ببيع السندات و الأوراق المالية.

(3) أداة الاحتياطي القانوني : نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع ، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماما، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية.

ولكي نحلل عوامل السيولة المصرفية فان هذا يقودنا إلى ضرورة معرفة حجم الاحتياطات الإجبارية لهذه البنوك. فنسبة هذه الاحتياطات عادة ما تكون لها آثار مقيدة في الوقت الذي تكون فيه لكل من الذهب والعملات الأخرى الأجنبية وعمولات الخزنة آثار توسعية¹. وفي النهاية نجد أن أداة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وذلك في الدول المتقدمة والتي تتميز أسواقها النقدية بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية، وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط².

المطلب الثاني: الوسائل المباشرة للسياسة النقدية:

1 - التافه احمد أبو الفتوح ،مرجع سبق ذكره ، ص232 .

2 - احمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن،السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،

2000 ، ص ص 57-60 .

تستخدم هذه الوسائل قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهمها:

(1) **تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان)** : يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي:

- **استخدامها** : تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز¹.

فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

وتطبيق هذه الأداة (تأطير القروض) تطرح عدة مشاكل أهمها:

✓ عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقاً لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة ؛

✓ عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها ؛

✓ قواعد سياسة تأطير القروض سلبية لصالح القطاع الخاص وإيجابية لصالح القطاع العام ؛

✓ تحد نتائج سياسة تأطير القروض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي.

فالتحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض. لسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولاً لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض.

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية.

كما يستخدم لتقتين القروض الموجهة للاستهلاك، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

(2) **النسبة الدنيا للسيولة** : تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية

على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص².

(3) **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية** : تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في

البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية؛

1 - قويدر عياش ، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

2 - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك¹.

المطلب الثالث: الوسائل الأخرى للسياسة النقدية : هناك عدة وسائل أخرى نذكر منها:

(1) **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد :** تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات .

(2) **الإقناع الأدبي :** هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، استراليا ، نيوزلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونشير إلى أن عمليات تعديل سعر الفائدة و معدل الخصم وعمليات السوق المفتوحة وكذا تأسيس نظام الاحتياطات الإلزامية هي مجموعة من الوسائل التقليدية الثلاث التي تملكها مؤسسة إصدار النقود لممارسة صلاحياتها فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وقد تضاف لها لمزيد من الفعالية طرق أخرى تطلع كلها إلى الحصول على أفضل النتائج فيما يرتبط بمقاصد السياسة النقدية.

¹ - شلبي علي مغاوري ، البيورو ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2000 ، ص112.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في الفصل الأول إلى التعرض للسياسة النقدية من الجانب النظري ومن هذا السياق يمكن إستخلاص النتائج التالية :

- ✓ تعني السياسة النقدية التدابير والإجراءات النقدية التي يتخذها بنك الجزائر من أجل التأثير على العروض النقدي؛
- ✓ السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة المالية بحيث تأثر السياسة النقدية على النقود أما السياسة المالية على الإيرادات؛
- ✓ تستخدم السياسة النقدية أدوات و وسائل لبلوغ عدة أهداف تتمثل في الأدوات المباشرة مثل تطير القروض، و أدوات غير مباشرة تتمثل في إعادة الخصم و الإحتياطي الإجباري؛
- ✓ تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف منها أولية و وسيطة ثم نهائية تتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الداخلي و الخارجي؛
- ✓ للوصول لفعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات لإبلاغ هذه السياسة.

الفصل الثاني :
الإطار النظري
للتضخم

تمهيد الفصل :

كثيرا ما نسمع في الوقت الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلقها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية :

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول التضخم .
- ❖ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم .
- ❖ المبحث الثالث: السياسات العلاجية للتضخم .

المبحث الأول : عموميات حول التضخم

لا يعتبر التضخم ظاهرة حديثة النشأة، و إنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، و يظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة النقود عند اكتشاف مناطق جديدة غنية بالذهب والفضة. و رغم أخطار هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامه و التحكم فيه.

المطلب الأول : تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه¹: "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". كما أن الزيادة في كمية النقود، و الزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة التضخم، و هذا ما يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله، إلا أنه قد تصاحب الزيادة في الإنفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع و الخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم، و إنما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الإنفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع و الخدمات .

و يعرف التضخم أنه²: "ارتفاع غير متوقع في الأسعار ، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع و الخدمات". و يعرف أيضا بأنه³: "إصدار النقود الإعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة".

المطلب الثاني : أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع و الخدمات وفي أسواق عوامل الإنتاج للتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس و متغيرات، ويمكن تصنيف التضخم على أساس المتغيرات التالية⁴:

1. التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية : وينقسم إلى ثلاثة أنواع :

التضخم الاستهلاكي. التضخم الاستثماري ، التضخم الربحي.
أ. **التضخم الاستهلاكي**: هو ذلك التضخم الذي يصيب السلع الاستهلاكية ممثلا في تحقيق في ارتفاع المستوى العام للأسعار هذه السلع الأمر الذي يؤدي إل تحقيق أرباح كثيرة لدى منتجي هذه السلع.

ب. **التضخم الاستثماري** : هذا النوع يحدث في أسعار السلع الاستثمارية و عوامل إنتاج منتجي السلع الاستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع حيث يترتب منها تحقيق أرباح كثيرة ، مؤقتة من طرف واحد.

ت. **التضخم الربحي** : يرتبط بكل من التضخم الاستهلاكي و التضخم الاستثماري فارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية و الاستثمارية ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح .

2. التضخم المرتبط برقابة الدولة لى الأسعار:

يتفرع التضخم المرتبط بدرجة رقابة الدولة على الأسعار و تدخلها في تحديدها إل ثلاثة أنواع (التضخم المكشوف، المكبوت، الكامن)⁵.

أ. **التضخم المكشوف «الصريح»**: هو الارتفاع في مستوى الأسعار المستمرة الذي لا تتدخل السلطات الحكومية في إخفاءه أو معالجته من منع الأسعار من الارتفاع.

ب. **التضخم المكبوت**: ويسمى أحيانا بالتضخم المتسمر حيث لا يظهر ارتفاعا ملموسا في

1 - حسين بن سالم جابر الزبيدي ،"التضخم و الكساد" ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، الطبعة الأولى،2011 ، ص 32.

2 - محمد زكي الشافعي "مقدمة في النقود و البنوك" ،دار النهضة العربية للنشر، القاهرة،1990،ص 91 .

3 - غازي حسين عناية "التضخم المالي" ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2006 ، 09 .

4 - غازي حسين عناية ،"التضخم المالي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

5 - سعيد الحضري ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ،مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر ، مصر ،، القاهرة ، بدون سنة ، ص 210.

نتيجة لتدخل الدولة والسلطات الحكومية في مراقبتها فتحدد بإجراءاتها المختلفة التشريعية الإدارية للمنتجات العامة للأسعار مانعة إياها من تحدي الحد الأقصى لإرتفاعها ،كما تتدخل الدولة في تسير حركات الائتمان بالتحكم في جهاز الائتمان من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة ومن بين الإجراءات التي تقوم بها الدولة تجميد الأسعار ومنعها من ارتفاع السلع بالبطاقات الرقابية على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية.

ت. **التضخم الكامن الخفي** : يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدي دون أن تجد هذه السنة من زيادة قدرة الإنفاق بفضل تدخل الدولة¹، بحيث أحالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة ،ففي التضخم كامن وخفي لا يسمح له بالظهور وفي الشكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية.

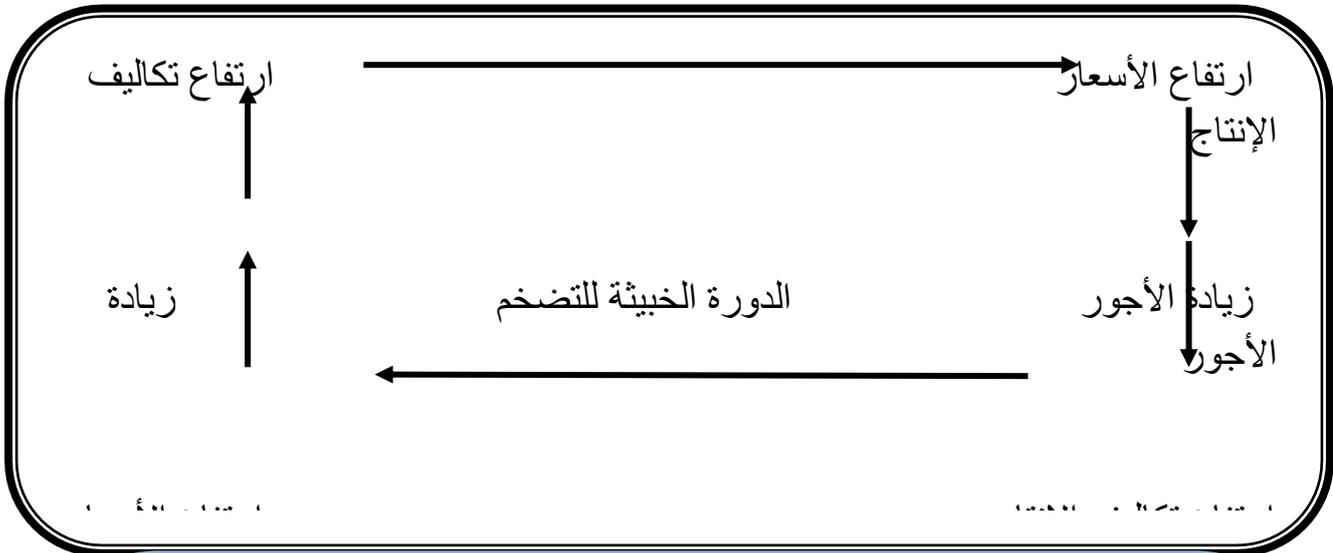
3. التضخم المرتبط بحدّة التضخم:

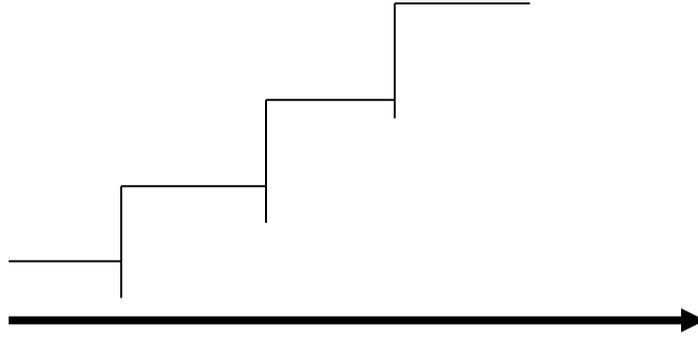
يكمن التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إل التضخم الجامح أو التضخم الغير جامح.

أ. **التضخم الجامح «الزاحف»** : وجو أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا حيث تنخفض قيمة النقود إل درجة تصبح معها زهيدة جدا²، وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة كبيرة حتى تصبح عديمة القيمة.

ويدعى أيضا هذا النوع من التضخم بالدورة الخبيثة للتضخم التي تحدد نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل كبير يؤدي إلى زيادة الأجور بالتناسب مع هذه الزيادة في الأسعار التي يتربح عنها ارتفاع تكاليف الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية، الذي يتسبب في تقليل أرباحها الأمر الذي يدفعها إل رفع أسعار منتجاتها وهذا بدوره يدفع العمل إلى المطالبة برفع الأجور وهكذا تعود الدورة من جديد ، ويمكن تمثيل الدورة الخبيثة للتضخم في الشكل التالي³:

الشكل رقم (1-2) : الدورة الخبيثة للتضخم





المصدر : عناية غازي حسين ، مرجع سابق ، ص 59 .

يتضح أن الأسعار ببطء أو خلال فترة حيث تأخذ شكل منحى تدريجي¹ .
ويتم هذا التضخم الزاحف ب :

- الخاصية النسبية .
- خاصية النمو والارتباط بميكانيزم التقدم الاقتصادي : يبين علميا أن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلزم النمو الاقتصادي كما أن تخفيضها لا يشجع النمو وارتفاع الأسعار وانه على كل النتائج المتحصل عليها من عملية التنمية الاقتصادية ويجعل النمو يتراجع بسرعة متوازنة لنسبة ارتفاع التضخم والتضخم الزاحف في حدود (2 %) يعتبر ظاهرة صحية وطبيعية اقتصادية.

ب. التضخم الغير الجامح (متوسط) : وهو التضخم الذي يرتفع فيه معدلات الأسعار ولكن لمستوى اقل من ارتفاعها في التضخم الجامح ويكون انعكاساته على الاقتصاد الوطني اقل خطورة حيث يسهل على الدولة معالجته ومكافحته والحد من أثاره² .

4. التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية:

يتمثل في التضخم المصدر والتضخم المتردد، إن الفجوة الصناعية والتكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية أدت إل تكوين علاقات اقتصادية فيما بينها تقوم أساسا على تبعية الدول النامية وارتباطها اقتصادها بالدول المتقدمة حيث تقوم الدول الصناعية بتصدير السلع الاستهلاكية والمنتجات للدول النامية ، ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية فإن حدوث التضخم في الدول المتقدمة المصدر يؤدي لا محالة إلى انتقاله للدول النامية عن طريق الصادرات وإن الدول المتقدمة قامت بتصدير التضخم إل الدول النامية لهذه الأخيرة قامت بشرائه³.

وعليه فان الحالة الأولى التي من خلالها تصدير التضخم من الدول المتقدمة إل الدول النامية يسمى بالتضخم المصدر وقيام الدول النامية بشراء هذا التضخم من الدول المتقدمة ليطلق عليه التضخم المستورد.

5. التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي:

1 - أوجيست سوانينج ، ترجمة خالد العامري ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة العربية الأولى 2008 ، الطبعة الأجنبية 2005 ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية للنشر و التوزيع ، ص193.

2 - عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف بنغازي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، دون سنة النشر ، ص 193.

3 - حسين بن سالم جابر الزبيري ، "التضخم و الكساد" ، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع، تضخم الطلب ، تضخم التكاليف و التضخم التلقائي.

أ. **تضخم الطلب:** هو الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة اللب على العرض بحيث ينتج على الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وهو يعبر عن زيادة طلب الأفراد للسلع والخدمات بنسبة تفوق عرض هذه السلع المتوفرة في الأسواق وفي وقت لا يمكن زيادة العرض لتلبية الطلب الكلي نظرا لعدم القدرة على زيادة الإنتاج بسبب وصول الجهاز المناعي القومي لمرحلة الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج .

ب. **تضخم التكاليف:** يطلق عليه أيضا اسم التضخم الزاحف ويتمثل في التضخم الناشئ من ارتفاع التكاليف والنفقات ويعود ظهور هذا النوع من التضخم إلى ارتفاع تكاليف عناصر النتائج ، تفوق نسبة معدل الزيادة في إنتاجية هذه العناصر ، بحيث يحدث خلل دين مخرجات عناصر الإنتاج من السلع والمنتجات وبين مدخلات عن تكاليف و نفقات مؤدية إل زيادة المستوى العام للأسعار ويعتبر ارتفاع المواد الأولية و الأجور من أهم العوامل المسببة في زيادة تكاليف السلع و الخدمات ومن ثم نشأة تضخم التكاليف.

ت. **التضخم التلقائي:** عرف التضخم التلقائي بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من ارتفاع الأجور بنسبة اعلى من معدل زيادة الانتاجية وعلى هذا الأساس فالتضخم هنا يلتزم بالضرورة وجود فائض في الطلب ، حيث يزيد عن العرض وإنما ينتج عن الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور¹.

6. التضخم المرتبط بالظواهر الجغرافية والطبيعية :

تنشأ بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية مؤقتة وغير اعتيادية من أمثلة ذلك التضخم الطبيعي والتضخم الحركي.

أ. **التضخم الطبيعي:** وهو غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية حاصلة كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض أو انفجار ثروة من الثروات بسبب الفيضانات والأعاصير أو بسبب الحروب.

ب. **التضخم الحركي:** وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات الرأسمالية ، حيث يعبر عن حركة الرأسمالية

المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التي تتصف بالحركة الدورية .

المطلب الثالث : أسباب و آثار التضخم

بعدما تطرقنا إلى مفهوم النظرية الاقتصادية الخاصة بالتضخم ، نستطيع الآن استخراج الأسباب و الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة ، حيف في الفرع الأول سنتعرف على أسباب حدوثه ، و في الفرع الثاني سنتعرف على الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة .

الفرع الأول : أسباب التضخم

ليس للتضخم سببا وحيدا ، فالتضخم يظهر لعدة أسباب منها ما يرجع للطلب أو العرض ، ومنها ما يرجع إلى الإختلالات الهيكلية الموجودة باقتصاديات الدول . ومنه يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم² :

¹ - نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984 ، ص 27 .

² - بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 149 .

1) العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الإرتفاع :

ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين . وفق هذا السبب يعزي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي على السلع و الخدمات الذي لا يقابله أبدا زيادة في العرض ويرجع ذلك لأسباب نذكر منها :

أ. **زيادة الإنفاق الإستهلاكي و الاستثماري:** إن النظريات الخاصة بالتوازن، و الخاصة بالعرض و الطلب الكلي و جهاز الائتمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، و يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، و عند هذا المستوى يحدث التضخم، و المتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات و السلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، و بالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم .

ب. **التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف:** إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الإعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة و زيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين¹.

ت. **العجز في الميزانية (العجز المالي لميزان المدفوعات):** تعتبر هذه أسهل طريقة تلجأ إليها الحكومات و الدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية و تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع. و العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحدائه، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة. و يقصد بإحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي. و إن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، و من قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال و تنفيذ برامجها المدنية و العسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل. أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما و تكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، و التي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام و المعروض السلعي .

ث. **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد و هي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، و الحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب لاستعدادها لها، و أثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، و كذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

ج. **التوقعات و الأوضاع النفسية:** قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية و تقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير

1 - بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

في نشوء بعض الظواهر التضخمية و لعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهية لتقبل الأقاليل و التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، و في قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجديد أصولهم الحالية للحصول على معدلات اكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال و العكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

(2) العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الإنخفاض :

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، و ما يقابله من معروض السلع و المنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها¹:

أ. **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام و التشغيل الكامل و التام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي .

ب. **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة و الكفاية في تزويد السوق بالمنتجات و السلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، و قد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، و قد تكون الأساليب المتبعة قديمة، و لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة. و قد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، و الموظفين المختصين و المواد الأولية .

ت. **النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يساعد ما بين النقد المتداول، و بين المعروض من السلع و المنتجات و الثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، و بالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعرب عن النقص في العرض الإنتاجي .

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي و عوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

الفرع الثاني : آثار التضخم

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر آثارها، و فيما يلي نحاول إبراز أهم هذه الآثار.

¹ - بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 151-152 .

I. **الآثار الاقتصادية للتضخم:** ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل و الإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة بين أفراد المجتمع .

أ. **إعادة توزيع الدخل الوطني:** الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، و كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، و لا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل . و أثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية¹ :

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار .
- ارتفاع الدخل النقدي و لكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة و مستوى الأسعار من جهة أخرى .
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، و في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا .

و يمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي :

أولا : أصحاب الدخول الثابتة: تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي و العقارات السكنية و المعاشات و الإعانات الاجتماعية، و نظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة .

ثانيا: أصحاب المرتبات و الأجور: تشكل هذه الفئة معظم العمال و تتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار و بالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة، فأصحاب الأجور اقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخول الثابتة .

ثالثا : أصحاب المشروعات: أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، و لأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها

1 - بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 153-154.

أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر و بشكل أسرع من زيادة النفقات . و هكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية، فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل .

ب. **إعادة توزيع الثروة** : إن التغيير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في

الدخل الحقيقية. فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع و ذلك بغية المحافظة على مستوى معين من استهلاك تعودوا عليه. فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، و هذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع. و حتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم، فإذا ما اقترض شخص "أ" مبلغ "س1" من شخص "ب" على أن يسدده بعد خمس سنوات و حدث و أن ارتفعت الأسعار، فالشخص المدين مطالب برد المبلغ النقدي "س1" رغم أن القوة الشرائية للمبلغ المقترض قد انخفضت إلى النصف مثلا، فهو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول أجل الوفاء . و بذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين و استفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة، و خشية لذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أضرار مالية، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة و معدلات التضخم، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بالغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش و الركود .

ت. **آثار التضخم على النشاط الاقتصادي** : تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة إلى

زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى و ما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد .

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي و ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة، و كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار، و ما ينجر عنها من انتشار المضاربة و قيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح، و هذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. و في هذه الحالة ينصرف الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، و بالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم. و كلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم و زيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة، الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة و تنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه .

II. **الآثار الاجتماعية للتضخم** : يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، و هو بذلك يسبب عدم عدالة اجتماعية و يزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الفجوة بين الأفراد ذوي المداخل المرتفعة و بين الأفراد ذوي المداخل المنخفضة و حتى المتوسطة، مما قد يولد و يخلق أمراضا اجتماعية خطيرة، يضاف إلى ذلك أن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء و أصحاب السوق السوداء، لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم¹، و يترتب على التضخم أيضا ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا و يبيعوا فيها ما يشاءون من سلع و خدمات بغض النظر عن جودتها، و هذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج، مما يثري عدم رضا المواطنين و الجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة، و بالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة، و يتولد نتيجة لذلك أحيانا ثورة ضد الحكومة، و قد يؤدي إلى حدوث تغييرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. و مثال ذلك، التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينيات من القرن العشرين. و يؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار و نحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلد و التي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة أمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأتها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا إن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا بعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي عرفت التضخم:

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل و بنفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن 18 وبداية

1 - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص 221.

القرن 19¹ ، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632 - 1704) ، ودافيد هيوم (1773-1836) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو² (1689-1755) . لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، و هي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما . ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي :

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار .
 - تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود .
 - تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.
 - تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج³.
- ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين :

1. **معادلة التبادل لفيشر (صور المبادلات) :** تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، والذي يرى بان الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والشاري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات T مضروباً في سعر المعاملات P وعليه فإن قيمة (P . T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروباً في سرعة تداول النقود V ،ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية :

$$MV=PT$$

حيث :

M : كمية النقود، وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V : سرعة تداول النقود⁴ فهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى .

P : المستوى العام للأسعار .

T: كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في المدى القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود يجب ان تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة. ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية :

$$P = \frac{MV}{T}$$

1 - احمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية و المالية في م في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 90-

03)، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 37.

2 - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 102.

3 - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

4 - ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993، ص 81.

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وان التغيير في السعر يكون بنفس التغيير في كمية النقود مع ثبات كل من V, T .

2. **صور الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج)** : يعود لألفريد مارشال وبيجو

وأعضاء مدرسة كامبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، حيث تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل .

يرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعاً لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة¹ . ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة :

$$M = K \times Y \times P$$

M : كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.
 K : يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليها في تحليله.
 Y : الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
 P : مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه P إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T .

وما يمكن استخلاصه من معادلة كامبردج للأرصدة النقدية هو ما يلي :

- (1) العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية .
- (2) العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية .
- (3) اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطاً للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار.

والجدول التالي يبين أهم أوجه الاختلافات بين معادلة كامبردج و معادلة التبادل لفيشر
الجدول رقم (1-2) : أوجه الاختلاف بين معادلة كامبردج و معادلة فيشر

معادلة فيشر	معادلة كامبردج	من حيث الوظيفة
اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفة وسيط في المبادلة ووسيلة دفع.	إضافة وظيفة أخرى للنقود وهي وظيفة الادخار	من حيث المبدأ
اهتمت النظرية الكمية للنقود بعرض النقود و انطلقت أساساً من	اهتمت برؤوس الأموال والأموال الفردية واولت عناية خاصة لدوافع	

¹ - احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 90-03)، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية معينة رأس المال الإجمالي في المجتمع

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 29 .

المطلب الثاني : النظرية الكينزية

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقداً لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939م، حيث أتى جون مينراد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولاً من خلال ذلك إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم .

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي¹، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها :

☆ العرض الكلي المتاح .

☆ الطلب الكلي الفعلي.

☆ كمية النقود المعروضة للتداول .

☆ أسعار الفائدة .

مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أو جزئياً. ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى

الاستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين :

✓ إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.

✓ إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنه حالة الكساد².

ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين :

أ. **المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل:** في هذه

المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية

عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في

المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع

والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار،

إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة

في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم

الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقياً .

ب. **المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل:** وهي المرحلة التي تشغل فيها كافة الموارد

الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض

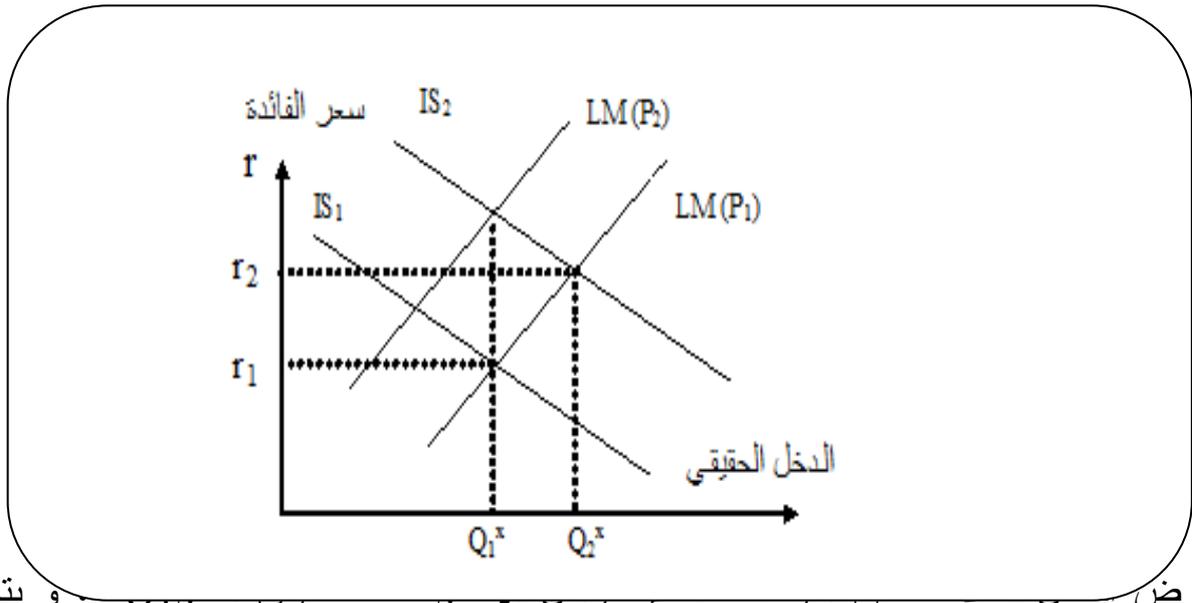
1 - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

2 - تيجاني بالرقى، دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006 ، ص 199.

الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي²:

الشكل رقم (3-2) : التضخم عند كينز



يفترض أن الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم. ويتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع و سوق النقد في نقطة تقاطع IS_1 مع $LM(P_1)$ حيث يكون عندها الناتج Q_1 بسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 ، بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلا في انتقال المنحنى IS_1 إلى IS_2 و من ثم حصول فائض في الطلب قدره $(Q_1 - Q_2)$ ، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و متسببا في الانخفاض الحقيقي للنقود، و بالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى و مستوى عال من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق . إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلي، و هو بذلك يتحدد بثلاث عوامل³:

1. **فوائض الطلب الكلي الايجابية:** تعرب عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي .
2. **فوائض العرض الكلي السلبية:** و هي تعرب عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة و بين الإنفاق الكلي المتزايد).

1 - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره ، ص ص 42-43.

2 - ضياء المحيد الموسوي، الإصلاح النقدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-222 .

3 - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

3. **مستويات العمالة و التشغيل المتحققة:** و هي تعرب عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف اقرب إلى الاكتمال. وفيما يلي حصر أهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-2) : أهم جوانب الإختلاف بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي

التحليل الكينزي	التحليل الكلاسيكي	
يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل .	ينحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل .	التوازن الاقتصادي
إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي زيادة تقضي بالاقتصاد الى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل ، واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار و ظهور فجوة تضخمية .	الارتفاع في الأسعار عامة لا تظهر إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة ، باعتبار أن الاقتصاد أصلا عند مستوى التشغيل الكامل وليست هناك إمكانيات في زيادة المعروض السلعي (العرض الكلي).	الطلب الكلي
دالة الطلب على النقود هي دالة لسعر الفائدة إلى جانب الدخل ، إذ هناك حدا أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه .	الطلب على النقود مرتبط بوظيفة النقود الوحيدة التي افترضوها و المتمثلة في كونها وسيطا للمبادلة .	الطلب على النقود

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على : محمود حسين الوادي ، وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط(02) ، دار المسيرة للنشر و التوزيع - عمان ، 2010، ص ص 60-61.

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلا ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات. فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود :

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار .
 - يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية
 - كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة¹ .
- ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود .

1 - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، 2006، ص ص 65-66.

إن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية¹.

المبحث الثالث : السياسات العلاجية للتضخم

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد فكان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد مجموعة من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية، ويعلن علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة²، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية و المتخلفة، ولعلاج ظاهرة التضخم يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

الفرع الأول: سياسة إعادة الخصم : تقوم البنوك التجارية بعملية خصم الأوراق التجارية لصالح عملائها، حيث أن البنك التجاري يقوم في هذه العملية بإعطاء العميل القيمة الحالية للأوراق المخصومة، وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوما منها فائدة بمعدل معين يسمى سعر الخصم، بحيث كلما زاد هذا المعدل كلما زادت تكلفة الخصم والعكس صحيح بعدها تلجأ تلك البنوك بدورها إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مخصومة، وذلك للحصول على ما يلزمها من سيولة للقيام بأنشطتها المختلفة، ومنه يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية، حيث يحدد هذا السعر وفق أهداف السياسة النقدية .

ومنه فإذا رأى البنك المركزي بأن النقود المعروضة أكبر لحجم البنوك التجارية من الحجم المناسب رفع من سعر إعادة الخصم، فتهجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقود، مما تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، وبذلك ينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي³ .

فقد تتراجع فاعلية هذه الأداة للوصول إلى أهدافها نتيجة لمايلي⁴ :

- قلة استخدام الأوراق التجارية كأداة للتمويل بسبب استخدام طرق أخرى للتمويل بالحسابات المفتوحة والسلف المصرفية، مما يقلل لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم الأوراق التجارية التي لديه .
- امتلاك البنوك التجارية على احتياطات نقدية معتبرة تعتمد عليها في تقديم القروض وبالتالي عدم اللجوء إلى خصم الأوراق التجارية مما يحد من دور هذه الأداة .

1 - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره ، ص ص 45-46.

2 - عناية غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .

3 - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ،مرجع سبق ذكره ، ص 70.

4 - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 187-188.

- تخضع فاعلية هذه الأداة للظروف الاقتصادية، ففي حالة تفاؤل رجال الأعمال بالنسبة للطلب وارتفاع الأسعار والأرباح فإن زيادة سعر إعادة الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان لإمكانية تعويضه عن طريق رفع أسعار السلع المنتجة لكون الأرباح المتوقعة تفوق بكثير تكلفة الاقتراض من البنوك .

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة : وهي دخول البنك المركزي للسوق المالية بصفة بائعا أو مشتريا للأوراق المالية و أدوات الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص، ويمكن أن يكون أطراف التعامل بنوكا أو مؤسسات أو أفراد، وهذا بهدف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع .

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق للحصول على قيمتها، مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداولة، فتتخفض سيولة البنوك التجارية، لأن شراء الأفراد لهذه الأوراق يعني سحب المبالغ المقابلة لها من البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة سعر إعادة الخصم وفي نفس الاتجاه حتى لا تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ونقص أرصدها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها .

الفرع الثالث: سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني : في حالات التضخم إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف على منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي، وهذا يقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية¹ .

الفرع الرابع: أدوات الرقابة الفنية الجديدة : نظرا للعراقيل والانتقادات الموجهة للسياسة النقدية في استعمالها للأدوات التقليدية في مراقبة وضبط التوسع النقدي، وفشل تلك السياسات في الحد من حجم الائتمان، لجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى تمكنه من التدخل بصورة أكثر فعالية، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي :

1. **أسلوب الإقناع الأدبي أو المعنوي :** تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية بإحتياطياتها وودائعها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق، وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية² .

2. **أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة :** يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية وعدم التزامها هذه التعليمات تعرضها لعقوبات معينة، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي

1 - سعيد هنتاه، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

2 - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 153 .

الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطياتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل¹.

3. **وسائل الإعلام** : يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور وبيان السياسة الائتمانية المستقبلية والوقائع والإجراءات التي سيتخذها، وذلك دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية فتتضافر لجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات من الأفراد المشروعات والحكومة².

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية استخدام الميزانية في تحقيق النمو المتوازن³، وتعرف أيضاً على أنها مجموعة القواعد، الأساليب، الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر فعالية وكفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة خلال فترة معينة⁴، وتستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلاقي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، علاء الرغم من النجاحات التي تحققت، وقد ساد استخدام وسائل السياسة النقدية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وذلك باعتبارها الأداة المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان الرأسمالية انتقدت غير أن حدوث الكاسد الكبير الذي ساد خلال الفترة (1929-1932 م) فد أكد على محدودية قدرة السياسات النقدية وجدها في علاج حالات عدم الاستقرار الاقتصادي. تعتمد السياسة المالية على استخدام الميزانية من ضرائب ونفقات عامة بالإضافة إل الدين العام وذلك تهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات مستويات الأسعار.

وتتمثل أهم أدوات السياسة في ما يلي :

الفرع الأول : الرقابة الضريبية: تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الإقتصادى حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظراً لبلوغ الإقتصاد مستوى التشغيل الكامل، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع⁵، حيث أن كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات، ولذا تلجأ الحكومة إل تغيير الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك من اجل امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد وتلجأ الدولة إل استعمال الضرائب بنوعها المباشرة والغير المباشرة، وتستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية وتحدث الضرائب غير المباشرة أثراً فعالاً في تخفيض حجم الطلب الكلى، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية، الإشارة إل أن استخدام الضرائب تكون أكثر فعالية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقاً مالية ونقدية

1 - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

2 - جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

3 - عناية غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 159.

4 - عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي ، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

5 - أحمد محمد صالح الجلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

متطورة كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة وتؤثر على قدرتهم الشرائية كما أن الضرائب وبخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة حسابتها وغازرة حصيلتها، غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من سداد الضرائب¹.

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام: يمثل الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إل زيادة الإنفاق على الأجور والمرتببات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إل زيادة حجم الإنفاق العام ويجب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وحدث عجز في ميزانية الدولة، وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى، والذي يؤدي بدوه إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما أن وجود التضخم يؤدي إل زيادة العجز في ميزانية الدولة².

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات³، وذلك لأن خفض الانفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري ويؤدي بدورهم إل انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات، وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد ، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

يتأثر الإنفاق العام بالفوائد التي تدفعها الدولة عن القروض التي تحصل عليها الحكومة سواء كانت تمثل ديون محلية أو خارجية، وخاصة القروض التي توجه لتوفير السلع الاستهلاكية والتي لا يترقب على استخدامها عائد ساهم في سداد تلك الالتزامات وتزداد درجة تأثر إجمالي الإنفاق العام بالديون الأجنبية، خاصة في حالة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية⁴.

الفرع الثالث: سياسة القروض العامة () تعد القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الانفاق العام⁵، وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص، إلى خزينة الدولة عن

1 - علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد و التنمية ، الدار للطبيرة للنشر و التوزيع ، مصر ، القاهرة ، 2003 ، ص 330.

2 - عبد الحميد عبد المطلب ، العدل محمد رضا ، عجز الموازنة العامة و العملية التضخمية في مصر ، بحث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة ، 3-5 مارس 1990 ، ص 323 .

3 - سليمان مجدي ، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، القاهرة ، 2002 ، ص 114.

4 - عبد الحميد عبد المطلب ، العدل محمد رضا، عجز الموازنة العامة و العملية التضخمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 311-316

5 - عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 316 - 321 .

طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من اتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير إلا أنه قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الانتاجية. خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة، ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد¹، ويتوقت نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار وعي الادخار على الأفراد لدى الأفراد والمؤسسات وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالاغفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها².

1. **القروض الحقيقية** : وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد و وحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، وتمثل تلك المدخرات جزءا من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إل حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستثمار في المستوى العام للأسعار.

2. **القروض التضخمية**: وتنشأ القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير ان تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني ، وبالتالي تؤدي إل مزيد من التضخم وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة، تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد³.

المطلب الثالث: وسائل مباشرة أخرى:

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الأجور: تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، ومثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الانتاجية. حيث تؤدي ارتفاعات متوازية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور بصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الانتاجية. مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية. دون أن يصاحب ذلك الزيادة في الدخل في الزيادة في الانتاجية. مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دورا بارزا في تقاوم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في المعدلات الانتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة الانتاجية. ونظرا لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال

1 - عناية غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

2 - الروبي نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 441-442 .

3 - عناية غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

وضع الضوابط التي تتكفل بتحقيق علاقة تناسبية بين كل من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، حيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية. وبما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

ويتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة بين الزيادة في معدلات الأجور والزيادة في معدلات الإنتاجية. وذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية أو انكماشية.

الفرق بين حجم الطلب الكلي وحجم العرض الفعلي يتمثل في صورة فائض الطلب، يؤدي إل حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، وذلك فإن القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض الأجور يجب ان يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك لأن انخفاض الدخل النقدي لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين، سيؤدي إلى انخفاض أجورهم مستقبلاً لتتناسب مع حجم الطلب على منتجاتهم .

الفرع الثاني : سياسة الرقابة على الأسعار: يعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محدود الفعالية ، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية و لذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار مستويات الأسعار²، وتعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار ، بحيث تحدد الأسعار إدارياً ، وبما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع، ويتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم تيار المنتجين والمستثمرين بأسعارها بهدف حماية الأفراد، خاصة في ظل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية ويتم تثبيت الأسعار من خلال وضع حد على أسعار السلع، حيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل مع قوى العرض والطلب³، ويتم إتباع هذه الوسيلة بهدف منع الأسعار من الارتفاع وذلك لأن حدوث ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، غير أن استخدام هذه الوسيلة قد تؤدي إلى انتشار حالات لتعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين إرتفاع أسعارها، ولذا تلجأ حكومات إلى استخدام سياسة تقنين الاستهلاك وذلك من خلال الحصول على السلع الضرورية. ويتم الاعتماد على نظام بطاقات في توفير السلع الضرورية وذلك على اعتبار أن تعرض الاقتصاد للموجات تضخمية .

1 - الروبي نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 442.

2 - صالح تومي ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000) ، شهادة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2002 ، ص 189 .

3 - عناية غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 179-180.

خلاصة الفصل :

إن معظم الدول حاربت ظاهرة التضخم وواجهتها من ظهورها ومازالت إل الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على اقتصاديات الدول، فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي، والقضاء على كل آثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية؟ وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إل حلول مشاكل اقتصادية أخرى.

الفصل الثالث :

دراسة اثر للسياسة النقدية في
التضخم في الجزائر

تمهيد الفصل :

قد عانت الجزائر منذ القرن الماضي من اختلالات اقتصادية، مالية ونقدية خطيرة، تقرر على إثرها تبني إصلاحات عميقة وهذا من خلال قانون النقد والقرض والذي نص على استقلالية البنك المركزي، والذي نال بموجبه السيطرة الكاملة على تسيير النقد والقرض والصرف، وكذا تحديد أدوات وأهداف السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات التي لها أثر على ظاهرة التضخم، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة مع بداية التسعينات والتي عرفت فيها مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .

لمعرفة أثر السياسة النقدية على ظاهرة التضخم لابد من القيام بدراسة قياسية بين المتغيرات التي اخترنا دراستها تشمل مختلف المراحل التي سنتعرض لها والتي تتعلق بالإستقرارية، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية و بالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، الذي يعتمد على عدة اختبارات احصائية لتأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا، وكذلك اختبارات مثل " Bound test" ونموذج تصحيح خطأ غير المقيد لتقدير العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث و هي :

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر في فترة 2017-1980

المبحث الثاني : مؤشرات التضخم في الجزائر 2017-1980

المبحث الثالث : دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2017-1980

المبحث الأول : □□□□□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ : في فترة 2017-1980

عُرِفَت الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وبالسياسة النقدية بصفة خاصة .

المطلب الأول : □□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات في

الحد من التضخم، باعتبار العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة الإفراط النقدي في الاقتصاد .

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية وفقا لما يلي¹:

الفرع الأول : السياسة النقدية بين 1980 - 1990 :

عرف القطاع المصرفي خلال عقد الثمانينات بعض الإصلاحات وما انبثق عنها من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض والبنك لعام 1986 ، والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية ، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، و تمكن حينها البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989، ومن ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 م ، القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية في التسيير، تم كما إلغاء إلزامية التوطين لدى البنوك، وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة. لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد .

كما تميزت هذه الفترة بـ :

- مواصلة ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إكفائه تعبئة الإيداع والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني، وقد بلغ مستوى النقدية خارج الجهاز المصرفي سنة 1990م معدل 7.49 % من M1 ، وهذا كله أدى إلى الاعتماد كلية على البنك المركزي في تمويل القروض .
- نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل ، وكثرة استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القرض الرئيسية .
- التخفيضات المتواصلة لقيمة الدينار الجزائري وما نجم عنها من انخفاض معدلات الإستثمار.

الفرع الثاني : السياسة النقدية بعد سنة 1990 م :

وبصدور قانون النقد والقرض 10/90 أعيد الإعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والإئتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990م، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الإكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة ، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط إقتصادية وبعث سياسة إئتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الإقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية. لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال

1 - عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، جوان 2009، ص 12 .

تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الإئتماني ككل، ومن ثم أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر . وقد كان لدخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة في هذه المرحلة أثر على السياسة النقدية المنتهجة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية وذلك ابتداء من عام 1989 وإلى غاية عام 1994م ضمن شروط معينة، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1990 - 1993 م .
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية دف تحفيز الإدخار المحلي
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية تم إذ ، إدخال أداة نظام الإحتياطي الإجباري منذ سنة 1994م .
- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوحة (السوق النقدي).
- أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي جراء مشروطة صندوق النقد الدولي¹.

كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية. إلا أن معدل سيولة الاقتصاد خلال فترة عقد الإتفاقية مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروطة .

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

قبل سنة 1990م كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، أما بعد إصلاحات التسعينات وصدور القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، تم إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، بما يتوافق والتحول نحو اقتصاد السوق وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول : سياسة معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10-90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992م تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده .

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي²، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ

1 - عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

2 - المواد 69، 70، 71، من قانون النقد والقرض.

الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم .والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

الجدول رقم (3-1) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1980-2017)

السنوات	TR	السنوات	TR	السنوات	TR
1980	2.75	1993	15	2006	4
1981	2.75	1994	14	2007	4
1982	2.75	1995	12	2008	4
1983	2.75	1996	11	2009	4
1984	2.75	1997	9.5	2010	4
1985	2.75	1998	7.5	2011	4
1986	2.75	1999	7.6	2012	4
1987	5.5	2000	6	2013	4
1988	5.7	2001	5.5	2014	4
1989	10.5	2002	4	2015	4
1990	10.5	2003	4	2016	3.5
1991	10.5	2004	4	2017	3.75
1992	11.5	2005	4		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على : - الديوان الوطني للإحصاء
- بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم(03)نلاحظ أن معدل إعادة الخصم خلال فترة 1980 إلى سنة 1986 م كان ثابتا ، ثم بعد سنة 1986 بدأ المعدل بالارتفاع حيث وصل هذا الارتفاع إلى 15% سنة 1993 وهذا راجع إلى سياسة البنك المركزي للحد من معدل التضخم وانخفاضه إلى 5,5% . في 2002 بدأ بالإنخفاض إلى 3.75 % وبقي هذا المعدل ثابت إلى غاية اليوم وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر وهذا ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم.

الفرع الثاني : السوق النقدية و العمليات المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 90/10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة¹، لكن بعد صدور الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف الـ 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية².

رغم فعالية هذه الأداة أن الإ بنك الجزائر لم يطبقها مرة إلا واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94 %، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 ، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية

1 - المادة رقم 77 من قانون النقد والقرض 10-90 .

2 - الأمر 11/03 من المادة 41.

فعالة، على أن يقوم المتعاملون الإقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية . رغم هذه الجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 وإلى غاية سنة 2009¹، رغم أن دورها يبقى مهما وفعالا وقو وهو ما يسمح بتعديل السيولة البنكية .

الفرع الثالث : أداة الإحتياطي الإلزامي

حدد قانون النقد والقرض 90/10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الإحتياطي الإلزامي ، 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 والتي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من احتياطياتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي ، وتم تحديد معدل الإحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات بـ 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات، إلا أنها لم تطبق فعليا إلا في أبريل 2001 حيث دخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية إصلاح أدوات السياسة النقدية، ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 4% في فبراير 2001م إلى 4.25 % في ديسمبر 2001 م ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002م قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة إلى 6.25% وارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الإحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية عام 2001م، وفي سنة 2004 تم رفعه من جديد إلى 6.5 %، مما يبين أن البنك المركزي يريد الإستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف .

وقد بقيت هذه النسبة بدون تغيير خلال سنتي 2005 و 2006م وفي نهاية 2007 م وبالتحديد في 24 ديسمبر ارتفع معدل الإحتياط القانوني إلى 8%، وبقيت عند هذه النسبة في 2008 ، وبعد ذلك عرف ارتفاعا واسعا الى غاية سنة 2015 بنسبة تقدر بـ 12% وخلال السنتين الأخرتين بدأ بالتراجع النسبي.

و الجدول الموالي يوضح التطورات في الاحتيالي الإلزامي في الجزائر :

الجدول رقم (2-3) : تطور الاحتيالي القانوني في الجزائر للفترة 1994-2017

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الاحتيالي %	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتيالي %	4.5	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الاحتيالي %	9	9	11	12	12	12	8	4

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 41 ، مارس 2018.

الفرع الرابع : آليات إسترجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على بياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل استحقاق لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/ 360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة

¹- Banque d'algérie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", rapport 2005, p 163.

يعلنها بنك الجزائر¹.

وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عن حوالي 450 مليار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة.

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تظهر أهداف السياسة النقدية في الجزائر في الفقرة الأولى من المادة 35 من الأمر القانوني رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض والتي جاء فيها "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ". ومما سبق يتبين أن هدف السياسة النقدية يتمثل في استغلال الموارد الإنتاجية من أجل تحقيق النمو والذي يوافق هدف التشغيل الكامل، وكذلك هدف الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد والذي يوافق هدف الاستقرار العام للأسعار وسعر الصرف .

الفرع الأول : استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)

لقد منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية، فقد تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق تحرير الأسعار التي كانت سارية سنة 1989 لتعرف تحريرا واسعا خلال الفترة 1989-1994 لذا نجد أن معدل التضخم ارتفع من 9.3 % سنة 1989م إلى 29.78 % سنة 1995م، كما ركز برنامج التثبيت الإقتصادي على تحقيق الاستقرار المالي لتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10% ، وقد كان لبرنامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية نتائج إيجابية، حيث قلص من معدل التضخم إلى 5 % سنة 1998م، ليستمر انخفاضه إلى 0.3 % سنة 2000م، الأمر الذي سمح بتعبئة المدخرات المالية لتمويل الإستثمار وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة، ولا يعد التحكم في الأسباب النقدية المنشأة للتضخم كافيا لتحقيق استقرار دائم في أسعار الصرف على مستوى الإقتصاد الكلي مالم يتم القضاء على الأسباب الأخرى التي تشكل تهديدا على الاستقرار، لذا يجب إحداث إصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي الأمر الذي يسمح بتبرير أي توسع نقدي ما دام أنه يؤدي إلى خلق سلع وخدمات².

الفرع الثاني : هدف النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق النمو بتفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية، أي بالعمل على زيادة الاستثمارات، وتحريك الطاقات الإنتاجية.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1991-1993) معدلات نمو سالبة بلغت 1.2 - % سنة 1993 ، وهذا نتيجة الركود الذي أصاب مختلف قطاعات الإنتاج خارج قطاع المحروقات، ليسجل رقما موجبا سنة 1995 بسبب تحسن قطاع المحروقات وتحسن إنتاج القطاع الفلاحي لينخفض مجددا سنة 1999 حيث سجل 1.3 % مقارنة ب 1.5 % سنة 1998 و في سنة 2001 معدل 1.2 % رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

كما سجلت الفترة 2001-2004 نموا منتظما للاقتصاد الذي لوحظ إنعاشه سنة 2001

1 - ليلي أسهمان بقيق ، "انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، الجزائر، العدد 01 ،جانفي 2010، ص ص 188-190 .

2 - وفاء بيبة ، نعيمة بودراع ، "السياسة النقدية في ظل التحول الإقتصادي"، مذكرة ليسانس في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 - 2013م، ص ص 77-78 .

والذي تأكد سنتي 2002 و2003 وتواصل سنة 2004 ،حيث تعتبر النسبة 9.6 % أعلى نسبة في هذه الفترة وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17 % سنة 2003 مقابل معدل نمو قدره 2.13 % سنة 2001 ،وكذا قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو في الانخفاض سنة 2005 ليستمر هذا الانخفاض و يصل إلى 0.2 % سنة 2006 .وقد سجل معدل النمو خارج المحروقات نسبة 1.6 % سنة 2008 مقابل 3.6 % سنة 2007 نتيجة الاستثمارات في قطاع المحروقات.

ومقابل ذلك ارتفعت نسبة القطاعات الأخرى من مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 2.49 % سنة 2008 إلى 9.61 % سنة 2009 ،وهذا يعود لانعكاس الاهتمام و الأولوية المعطاة من قبل السلطات العمومية لهذا القطاع لضمان الوسائل التنظيمية والمالية بزيادة نفقات ،تجهيزات الدولة . وتطوير المنشآت القاعدية¹.

الفرع الثالث : هدف التشغيل

يرتبط هدف التشغيل في تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن تحقيق هذا الهدف ينعكس إيجاباً على هدف التشغيل والعكس صحيح، ويظهر ذلك من خلال الإرتفاع المستمر لمعدلات البطالة من 24.8 % سنة 1994 م إلى 28 % سنة 1995 م ثم إلى 29.5 % سنة 2000 م، ثم انخفاض معدلات البطالة الأمر الذي يعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، حيث سجلت انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 ، من نسبة 29.8 % حتى وصلت إلى نسبة 10.2 % سنة 2009 ، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 65.77 % ، ويعد انخفاض هذه المعدلات شيئا منطقيا إذ تبرره السياسة التوسعية المطبقة منذ سنة 2000 م الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة، والتي تزامنت مع بدأ تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 م، حيث مع نهاية هذا البرنامج انخفضت معدلات البطالة إلى 17.7 % عام 2004، وقد استمرت في الانخفاض عاما بعد عام خاصة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي بنسب انخفاض مستقرة مقدر بـ 19.6 %، 4.06 %، 4.23 %، 9.73 % خلال الفترة 2005 - 2009، وكان للقطاع خارج المحروقات الفضل في ذلك خاصة قطاعي البناء والأشغال العمومية، كذلك قطاع الصناعة الذي نمت بـ 4.4 % سنة 2008 مقابل 0.8 % سنة 2007 ، أن رغم هذا الهدف ليس حصر على السياسة النقدية وحدها، بل تشاركها فيها السياسات الأخرى بشكل كبير خاصة السياسة المالية.

الفرع الرابع : هدف التوازن الخارجي

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها القانون 90/10 ، إذ يمكن أن نحكم على فاعلية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن خلال استقرار أسعار الصرف من جهة أخرى .

ويلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر وبقي متذبذبا نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، حيث عرف ميزان المدفوعات فائضا سنة 1997 م قدر بـ 0.3 مليار دولار ليشهد عجزا سنتي 1998 و 1999 م كما سجل فائضا سنة 2000 م قدر بـ 7.6 مليار دولار ليستقر عند نفس مستواه سنة 2003 م، ثم ارتفع سنة 2004 إلى 09.25 مليار دج واستمر في هذا الإرتفاع إلى غاية 2008 ، حيث سجل ارتفاعا من 09.25 مليار دج إلى 16.94 مليار دج، 17.73 مليار دج،

1 - إكن لونييس ، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، أهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر .

الجدول رقم (3-3) : المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017

سنة الأساس: 2010

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات	
12.17	11.49	10.70	9.52	8.62	7.97	7.52	7.06	6.16	CPI	
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات	
65.16	61.63	51.93	40.01	31.01	25.72	19.54	15.52	13.30	CPI	
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات	
83.72	81.83	80.71	77.63	74.46	73.41	70.44	70.20	68.39	CPI	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات	
126.74	120.95	117.52	113.82	104.52	100	96.24	91.01	86.80	CPI	
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: - الديوان الوطني للإحصاء								2017	2016	السنوات
								142.38	134.84	CPI

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء يمكننا حساب المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك على أساس سنة 2010 وانطلاقاً من هذه الأرقام فإن مؤشر العام للأسعار قد انتقل من 6.16 سنة 1980 إلى 142.38 سنة 2017. وحقق بذلك معدل زيادة قدره 21.657 حيث تضاعف حوالي 57.7 مرة .

واعتماداً على أنظمة الأسعار التي سادت نجد¹:

- عرفت الفترة من 1980-2000 بالتحريير التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1998، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 52.15 سنة 1990 إلى 44.70 سنة 2000. وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 92.54، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد:
- الفترة الأولى تمتد من 1980 إلى 1996، وتميزت بارتفاع حاد في الأسعار، وذلك لأن هذه المرحلة سادها تحرير الأسعار وذلك بداية من سنة 1990، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات
- الفترة الثانية وتمتد من 1997 إلى 2000، وتتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار حيث لم

1 - لعراية مولود، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 - 2000، مرجع سبق ذكره، ص 162.

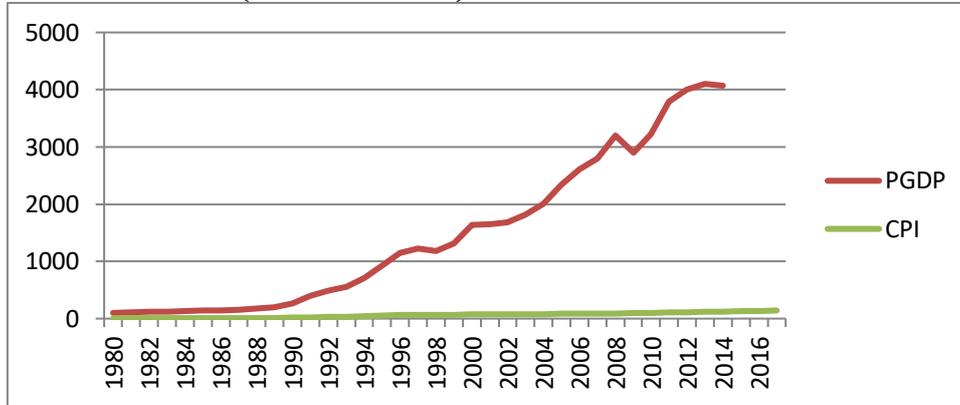
يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية.

الجدول رقم (3-4) : تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
PGDP	100.00	114.35	116.57	124.50	135.00	141.72	145.13	157.96	172.27
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
PGDP	199.85	260.33	400.36	488.14	554.14	715.92	920.52	1141.64	1221.58
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PGDP	1183.33	1311.80	1634.47	1646.10	1677.48	1817.11	2010.25	2341.13	2605.27
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
PGDP	2796.27	3204.58	2902.61	3218.62	3791.06	4004.40	4101.59	4073.99	

المصدر : البنك العالمي

الشكل رقم (3-1) : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI والمؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الرقم القياسي الضمني في الجزائر تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1999-2017) ، صاحبه ارتفاع مستمر في مؤشر أسعار الاستهلاك . إن المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) قد اتجه للارتفاع بشكل مستمر، فهو يعكس التغيرات الفعلية والحقيقية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة ، وقد اقترن ذلك الارتفاع في الأسعار بمعدلات النمو في كمية النقود، حيث أن أكبر نسبة للتوسع النقدي حدثت في الفترة (1990- 1993) ، ثم انخفضت سنة 1995 لتعود بقوة في السنوات التي تليها، وذلك بسبب التحسن في حجم الأصول الأجنبية الموجودة في البنك المركزي والبنوك التجارية، وعند مقارنتها بمعدلات النمو في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية التي بلغت 6.1 % سنة 1992 وانخفض سنتي 1993 و 1994 ، وقد كانت معدلات النمو في كمية النقود دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال هذه الفترة، حيث أدت الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود إلى اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى، والتي انعكست على الارتفاعات المستمرة في كل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك¹ ، كما هو مبين في الشكل أعلاه . و ابتداءً من سنة 1996 نلاحظ اتساع الهوة بين المؤشر الضمني والمؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك لاختلاف العوامل التي تؤثر على هذين المؤشرين، حيث أن تزايد وتيرة نمو

1 - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، مرجع سبق ذكره، ص 296 .

مؤشر أسعار الاستهلاك يعود بدرجة كبيرة إلى انخفاض درجة التضخم المستورد، واتجاه مستوى الأسعار العالمية إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة.

أما التضخم الذي حدث في المؤشر الضمني فهو نتيجة ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وذلك لاحتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية، وكذا أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات ، حيث تضاعف المؤشر الضمني خلال الفترة (1990-2013) 15مرة.

ثالثا: □□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□

يستند معامل الاستقرار النقدي على نظرية كمية النقود و التي تنص على ان الزيادة في كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب النقدي ، وأنه يمكن بلورته في شكل وجود فائض طلب أو إختلال حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع و الخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ويتم حساب هذا المعامل بالصيغة التالية¹:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث B معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي

$\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير في كمية وسائل الدفع .

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل التغير في كمية الناتج الاجمالي الحقيقي .

سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط (M2)، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، والودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية والودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك)، وشبه النقود (الودائع لأجل) . ومن خلال الجدول رقم (07) الموالي نلاحظ أن في فترة الثمانينات بدأ معامل الاستقرار النقدي في الانخفاض إلا أن وصل سنة 1989 إلى 0.78% وهي نسبة قريبة من الصفر ، أما في سنوات التسعينات عرفت ضغوطا معدل تضخمي لأن معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر. فبالنسبة للسنوات (1991، 1994، 1993) نلاحظ التدهور الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث انخفض معدل نموه بـ 2.1%، و9.0% على التوالي .

في حين نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات 20.8%، 29.7% و07.15% على التوالي، وبهذا فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي .

لكن إذا ما قارنا هذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات نلاحظ وجود تعارض حيث أن السنوات 1993، 1994 و 1995 عرفت معدلات تضخم مرتفعة 54.20% و04.29% و77.29% على التوالي. في حين سجل معامل الاستقرار النقدي نتائج منخفضة 39.9% و6.16% و66.5%. ونلاحظ وجود تعارض في سنة 2001 حيث كان معدل التضخم منخفضا 22.4% بالمقارنة مع معامل الاستقرار النقدي الذي سجل قيمة كبيرة (B= 61.42).

في المقابل سجل معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي 61.4% والتغير الحاصل في السيولة المحلية (M2) قدر بـ 22.47%. مما يعني أن التضخم منخفض نسبيا بالمقارنة مع قيمة معامل الاستقرار النقدي المرتفعة (B= 42.61)، ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى ففي

1 - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

الوقت الذي انخفض فيه الناتج الداخلي، نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات، حيث فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي¹. أما خلال الأربع سنوات الأخيرة (2009-2012)، فقد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة ماعدا سنة 2010، التي سجلت قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي (B= 15.09) نتيجة زيادة معدل نمو السيولة المحلية (17.89 %)، وانخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي (2.8%).

الجدول رقم (5-3) : معامل الاستقرار النقدي B للفترة 2017-1980

السنوات	$\frac{\Delta y}{y}$ %	$\frac{\Delta M2}{M2}$ %	B	السنوات	$\frac{\Delta y}{y}$ %	$\frac{\Delta M2}{M2}$ %	B
1980	0.79	17.38	16.59	1999	3.20	13.94	10.74
1981	2.99	16.69	13.7	2000	2.20	14.13	11.93
1982	6.40	26.32	19.92	2001	4.61	47.22	42.61
1983	5.40	20.33	14.93	2002	5.6	18.75	13.15
1984	5.59	17.35	11.76	2003	7.2	16.2	9
1985	3.7	14.96	11.26	2004	4.3	9.99	5.69
1986	0.40	1.41	1.01	2005	5.9	8.84	2.94
1987	-0.7	13.6	14.3	2006	1.7	19.49	17.79
1988	-1.0	13.6	14.6	2007	3.4	23.85	20.45
1989	4.40	5.18	0.78	2008	2	15.76	13.67
1990	0.80	11.41	10.61	2009	1.6	3.42	1.82
1991	-1.20	20.8	22	2010	3.6	12.3	8.7
1992	1.80	31.27	29.47	2011	2.8	17.89	15.09
1993	-2.10	7.29	9.39	2012	3.3	8.66	5.36
1994	-0.9	15.7	16.6	2013	2.77	8.41	5.64
1995	3.8	9.46	5.66	2014	379	14.42	10.63
1996	4.1	14.64	13.54	2015	3.76	0.3	-3.47
1997	1.1	18.25	17.15	2016	3.7	1.2	-2.5
1998	5.10	19.57	14.47	2017			

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على: معطيات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لـ M2 و Y

حيث أن :

$$\frac{\Delta y}{y} : \text{التغير في الناتج الداخلي الخام .}$$

$$\frac{\Delta M2}{M2} : \text{التغير في السيولة المحلية.}$$

المطلب الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2017-1980

شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-1996 معدلات عالية من التضخم بدأت بمعدل 16.65% عام 1996 ووصل الى 31.66% سنة 1992، هذا بسبب التوسع النقدي المتتالي، تقييد السياسة النقدية كثيرا ابتداء من سنة 1994، ولجأت السلطات الجزائرية إلى اعتماد برنامج في السنوات الأخرى ولكن بقيت بمعدلات مرتفعة بلغت 67.18 سنة 1996. تسجله 0.3% سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم بالنسبة للجزائر، تعود هذه النتائج الحسنة نتيجة الإصلاحات

1 - نفس المرجع السابق، ص 299.

المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة في الاقتصاد. سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا حيث وصل 22.4 % ، وشهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا بلغ 26.4 % وهذا يمكن إرجاعه إلى نمو فائض السيولة في الانخفاض ليصل إلى 38.1 سنة 2015 ، وذلك لإتباع السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة تطور ي التراجع وعدم تجاوزه عتبة 5 % إلى غاية سنة 2015.

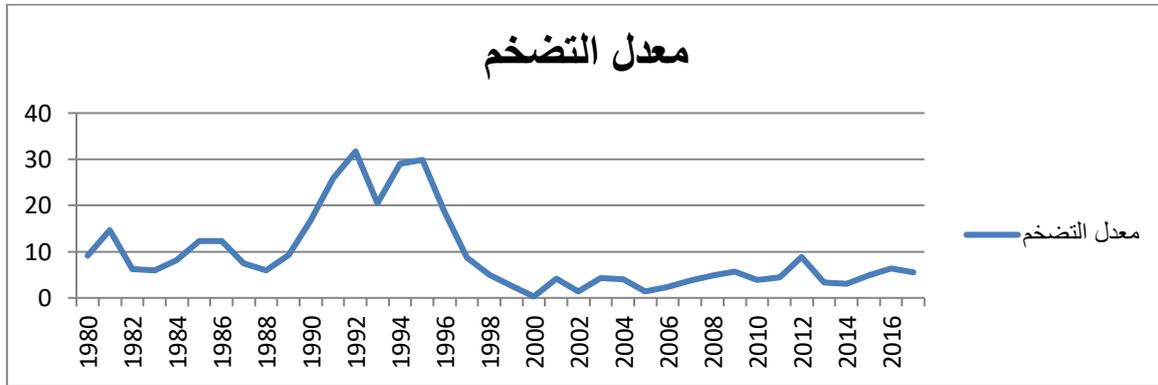
الجدول رقم (6-3) : يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر (1980-2017)
الوحدة : %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	16,7	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	8,7	5	2,6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل التضخم	3,9	4,5	8,9	3,3	3	4,8	6,4	5,6		

المصدر من عداد الطالب بالاعتماد على: - الديوان الوطني للإحصاء

Source: banque mondiale, sur le site: www.Banquemondiale.org . -

والشكل الموالي يبين منحنى بياني لتطور معدل التضخم :
الشكل رقم (2-3) : تطور معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017-1980



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادًا على الجدولين السابقين

المطلب الثالث: تطور المعروض النقدي M1 للفترة 2017-1980

الفرع الأول : تطور العرض النقدي للفترة (1980-2017)

1. العرض النقدي M1 للفترة (1980-1999)

يتكون العرض النقدي من وسائل الدفع مطلقة السيولة ويتشكل هذا المجتمع في الجزائر من المتاحات النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية.

الجدول رقم (7-3) : تطور العرض النقدي في الجزائر في الفترة 1999-1980 الوحدة:

مليار دج

السنوات	النقود الإئتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1
---------	-------------------	-------------------	---------------

84.4	33.5	42.3	1980
97.9	40.08	48.06	1981
125.3	61.99	49.16	1982
152.7	76.8	60.02	1983
180.4	95.2	67.4	1984
202.2	104.6	76.6	1985
204.8	95.9	89.3	1986
223.9	103.8	96.8	1987
252.2	115.5	109.7	1988
250	101.8	119.8	1989
270.08	135.14	134.94	1990
324.99	167.79	157.20	1991
369.71	184.86	184.85	1992
446.90	235.59	211.31	1993
475.83	252.84	222.89	1994
519.10	269.33	249.76	1995
589.10	298.21	290.88	1996
671.57	333.70	337.62	1997
826.37	435.95	390.42	1998
905.18	465.18	439.99	1999

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M1 يعود إلى نمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول التي انتقلت من 84.4 مليار دينار سنة 1980 إلى 270.08 سنة 1990 ثم زاد بشكل مستمر إذ وصل إلى 5638.5 مليار دينار سنة 2010 وهو ما يمثل تضاعفا بمقدار 5368.43 مرة، وارتفعت النقود في التداول من 134.94 مليار دينار 1990 إلى 2098.06 مليار دينار سنة 2010 أي تضاعفت خلال هذه الفترة بـ 1963.66 مرة بينما ارتفعت الودائع الجارية، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز البنكي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى، ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال التسعينات فقد بدأ الأفراد بالتوجه نحو العقارات والأصول الثابتة لفقدان الثقة في العملة الوطنية، وفي سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا، ويعود ذلك إلى سيادة أسعار فائدة موجبة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها بالإضافة إلى أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001.

2. عرض النقود M2: للفترة (1980-2017)

ويتكون العرض النقدي M2 في الجزائر من العرض النقدي M1 والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقود ويتضح من الجدول التالي تطور الكتلة النقدية ولقد تم إضافة ودائع شركات التأمين والمؤسسات المصرفية في بنك الجزائر المنقوصة من الودائع السابقة الموجهة للاستيراد في البنوك حسب التعريف الجديد لسنة 2007.

الجدول رقم (8-3) : تطور الكتلة النقدية M2 في الفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دج

السنوات	الودائع لأجل (شبه النقود)	العرض النقدي M2	الناتج المحلي الإجمالي	سيولة الاقتصاد %
---------	----------------------------	-----------------	------------------------	------------------

61.86	554.40	343.00	974.35	1990
48.16	862.10	415.27	1235.00	1991
48	1074.70	515.90	1485.19	1992
52.73	1189.70	627.42	1724.04	1993
48.64	1487.40	723.51	1577.45	1994
39.87	2005	799.56	1724.17	1995
35.60	2570	915.05	1759.28	1996
38.90	2780.20	1081.51	1761.00	1997
56.26	283.02	1592.46	1991.00	1998
55.25	3238.20	1789.35	2524.30	1999

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

مسار العرض النقدي في الجزائر بعد قانون 10/90 للفترة 2000-2017 .

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، وفيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود لهذه الفترة¹.

الجدول رقم (09-3): جدول تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000-2017

سرعة تداول النقود PIB/M2	سيولة الاقتصاد M2/PIB	الناتج الوطني	الكتلة النقدية	أشياء النقود	النقود M1	النقود تحت الودائع	النقود القانونية	
2.48	49.04	4123.5	2022.5	974.35	1048.18	563.7	484.52	2000
1.72	58.1	4257	2473.5	1235	1238.5	661.3	577.15	2001
1.56	63.88	4541.9	2901.53	1485.2	1416.34	751.6	664.68	2002
1.57	63.68	5266.82	3354.42	1724.04	1630.38	849	781.4	2003
1.64	61.00	6127.5	3644.3	1577.5	2160.6	1291.3	874.34	2004
1.56	55.00	7564.6	4157.6	1636.2	2421.4	1516.5	921	2005
1.7	58.0	8512.2	4933.7	1766.1	3167.6	2096.4	1081.4	2006
1.37	63.7	9408.3	5994.6	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
1.59	63.0	11042.8	6955.9	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
1.4	71.5	10034.3	7173.1	2228.9	4944.2	3114.8	1829.4	2009
1.46	68.7	12049.5	8280.7	2524.3	5756.4	3657.8	2098.6	2010
1.45	69.0	14384.8	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
1.46	68.48	16160	11067.6	3329.8	7681.86	4776.34	2997.2	2012
1.6	62.57	19089.4	11258.97	3584.41	7674.56	4687.25	4103.45	2013

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

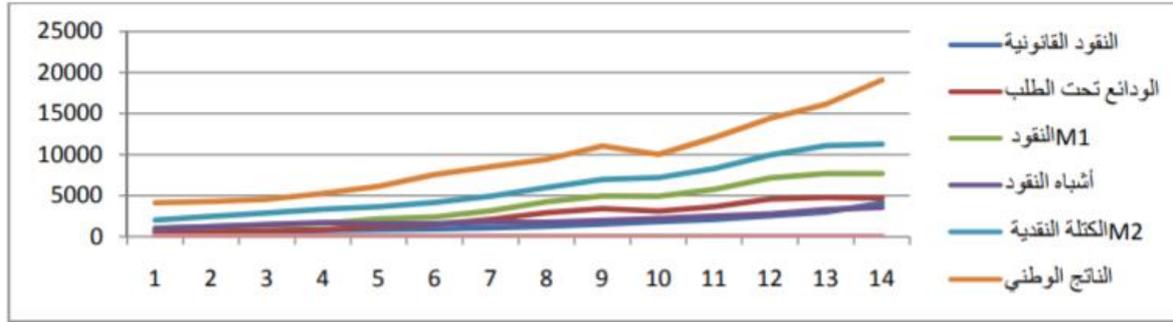
Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964-2000 et statistique de la balance des paiements 1992-2005.

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 339.

- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2013.

الشكل رقم (3-3): منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (2000-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Execl

نلاحظ خلال السنتين الأخيرتين 2001 و 2013 أن نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل من خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 وبفارق 4.5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19.9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 2.9929 مليار دينار عن سنة 2010، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9% إلى 11.46%، إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 6.11067 مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي¹.

الفرع الثاني: تطور مقابلات العرض النقدي 2017-1980

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي ويمكن تصنيفها إلى الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد * والقروض المقدمة للدولة*.

والجدول التالي يبين لنا تطور هذه المقابلات للفترة الممتدة من 1980- 2017

الجدول رقم (10-3) : تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 1980- 2017

الوحدة : مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد
1980	16.5	33	68.5	2000	775.9	677.5	993.7

¹ - محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

* - القروض المقدمة للدولة تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر للخرينة العمومية، الاككتاب في الخزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأفراد.

1078.4	569.5	1310.8	2001	88.5	25.1	18.8	1981
1266.8	578.6	1755.7	2002	112.8	36.1	13.9	1982
1380.2	423.4	2342.6	2003	133	52.6	11.3	1983
1535	20.6 -	3119.2	2004	156	67.7	9.3	1984
1779.8	933.2 -	4179.7	2005	174.6	76.6	14.8	1985
1905.4	1304.1-	5515.0	2006	176.9	101	9.32	1986
2205.2	2193.1-	7415.5	2007	180.6	123.1	9.15	1987
2615.5	3627.3-	10246.9	2008	191.9	147.2	9.28	1988
3086.5	3488.9-	10885.7	2009	157.2	366.5	6.52	1989
3268.1	3392.9-	11996.5	2010	246.97	167.04	6.53	1990
3726.51	3406.6-	13922.41	2011	325.84	158.97	24.28	1991
4297.46	3289.7-	14940.4	2012	412.31	226.93	22.64	1992
4902.5	3600.9-	15241.24	2013	220.25	527.84	19.63	1993
6504.6	-1992.3	15734.5	2014	305.84	468.54	60.39	1994
7277.2	567.7	15375.4	2015	565.64	401.58	26.29	1995
7980.2	2730.1	12569	2016	776.84	280.55	133.94	1996
8465.4	3065.0	11487.3	2017	741.28	423.65	350.31	1997
				906.18	723.18	280.71	1998
				1150.73	847.89	169.62	1999

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر مختلفة منها :

- البنك العالمي

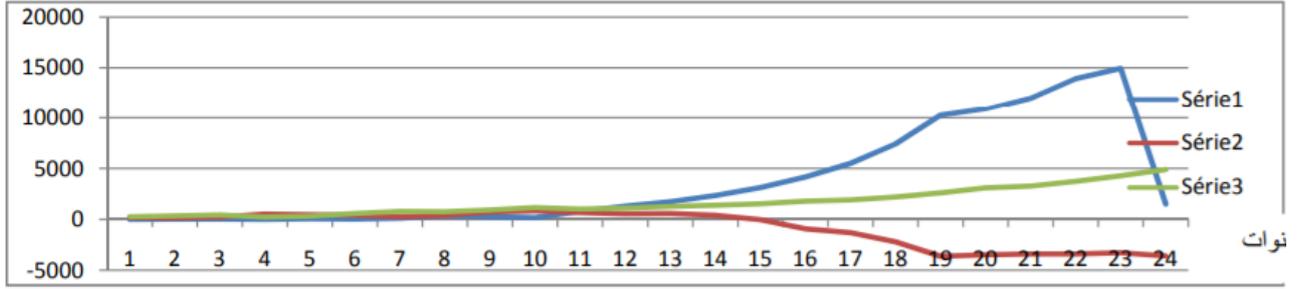
- Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964-2000 et statistique de la balance des paiements 1992-2005.

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2006 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2013.

نلاحظ من الجدول أن الأصول الخارجية تشهد تذبذبا نتيجة لتغيرات أسعار النفط، باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصراف، فقد ارتفعت هذه الأصول في سنة 1991 بنسبة 276% وهذا راجع لارتفاع سعر البترول من 51.5 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 28.85 دولار سنة 1991، وبعدها تراجع نموها سنتي 1992 1993 لتعود بعدها بنمو إيجابي في سنة 1994 وهي الفترة الموافقة لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، ثم تراجع نموها سنتي 1998 و 1999 نتيجة لأزمة النفط التي مست الجزائر، ويمكن القول أن احتياطات الصراف خلال هذه الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 لم تتمكن من تغطية الكتلة النقدية M2 . أما القروض الموجهة للدولة والاقتصاد هي الأخرى تشهد تذبذبا في نموها من سنة لأخرى، فنلاحظ أن القرض للدولة بلغت ذروتها في سنة 1993 بـ 132.62% نتيجة لأزمة المديونية التي كان يعاني منها البلد.

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني لتغير مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1980-2017



المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EXECL

Serie 1 : صافي الأصول الخارجية .

Serie 2 : قروض للحكومة .

Serie 3 : قروض للاقتصاد .

(1) **صافي الأصول الخارجية :** تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة

لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس . فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962 لا يتعدى 0.9 مليار دينار، و وصل بعد ذلك سنة 1980 إلى 16.5 مليار دج، ثم أنه شهد تدهورا ملحوظا في سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994 أين سجل ارتفاعا بلغ 60.4 مليار دج، ثم شهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا سنتي 1998 و 1999 وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000 أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343.84% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000 بـ 4.45 مرة عن سنة 1999 (في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو إيجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755.7 مليار دج في نهاية 2002، ثم وصل إلى (2342.6 و 3119.2) مليار دينار في 2003 و 2004 على التوالي¹ ، وفي السنوات الأخيرة نموا مستمرا بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و 7402.64 مليار دج سنتي 2006 و 2007 على التوالي²، بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000 هي 6.23 % سنة 2009، و7.31% سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار³ .

هذا وقد بلغ احتياطي الصرف في الجزائر 186.32 مليار دولار مع نهاية جوان 2012 مقابل 182.22 مليار دولار مع نهاية 2011 في حين قدرت الديون الخارجية 4.4 مليار دولار مع نهاية 2011 ثم 3.6 مليار دولار سنة 2012⁴

¹-E. de Viler, G. Sensenbrenner , T.Koranchelian, and F.de Severe, "Algeria : Stastical Appendix", IMF working, N° 16/102, IMF, Washington, January 2006, p 25.

²- [http://: www.Banque "statistiques Monétaires 06/07/2019](http://www.Banque%20d%27Alg%20rie/statistiques%20Mon%20etaires)

³-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009, p 159.

⁴-KPMG, GUID INVESTIR EN ALEGERIE, edition 2014, p 25.

(2) **القروض المقدمة للاقتصاد:** القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض وهما :

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أما فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نموا مستمرا حيث كانت سنة 1982 تقدر بـ 112.82 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150.7، 993.7، 1078.1، 1266.8، 1380.2، 1535.0) مليار دج في الفترة 1999 إلى 2004 على التوالي¹، لتصل في نهاية سنة 2012 إلى 4297.76 مليار دج، وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار والسيارات.

وقد قدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط بـ 12.93% خلال الفترة (2001-2008) مسجلا ارتفاعا قدر بـ 1537.1 مليار دج، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل نمو لها 18% سنتي 2008 و 2009، ثم 14.5% بين سنتي 2001 و 2013.

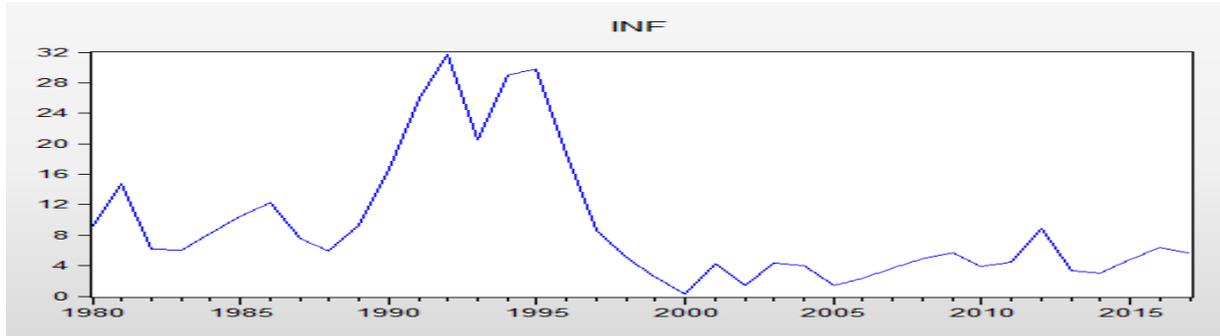
(3) **القروض المقدمة للخزينة :** تتمثل قروض الخزينة في التسيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية .

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعا وانخفاضا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى، وقد بلغت هذه القروض (847.9، 677.6، 569.7، 578.6، 423.4، -6.20) مليار دج خلال الفترة 1999 إلى 2004 على التوالي ، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداء بشكل ملفت للانتباه ابتداء من سنة 2005 أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية .

حيث عرفت قيمتها ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2007 معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة 2002 أي كانت نسبة النمو موجبة بنسبة كبيرة 1.67% وصلت إلى نسبة -4430.1 % سنة 2005، أما قيمتها فقد أصبحت سالبة ابتداء من سنة 2004 على النحو التالي: (-20، -939.24-، -1304.1، -2183.3) مليار دج في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، على التوالي....، في حين شهد معدل نمو القروض للخزينة في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2017 معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز 3.8- وذلك نتيجة الدور

¹ -E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and N. Mwose, "Algeria : Stastical Appendix", IMF working paper N°. 05/51. IMF, Washington, February 2005, p 25.

الذي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل.



المبحث الثالث : تقدير أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على التضخم باستخدام نموذج ARDL

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

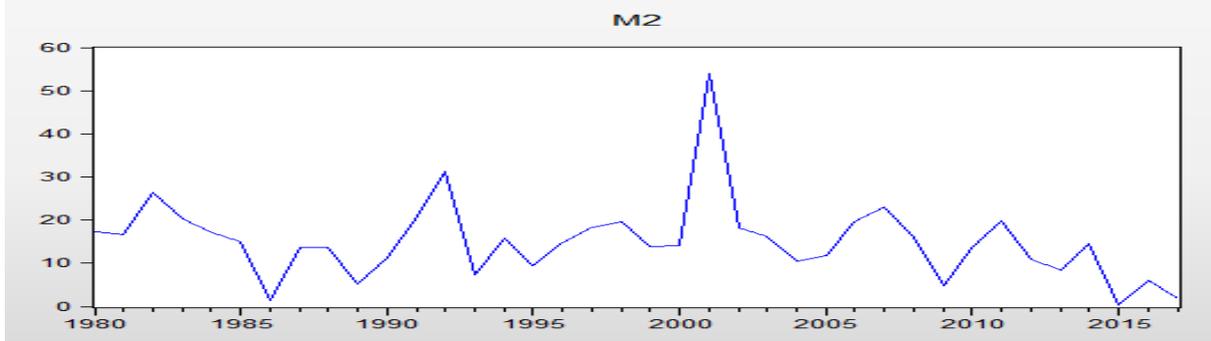
قبل التطرق لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، سوف نعرض تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها. الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-1) : منحني بياني لمختلف متغيرات الدراسة

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 09

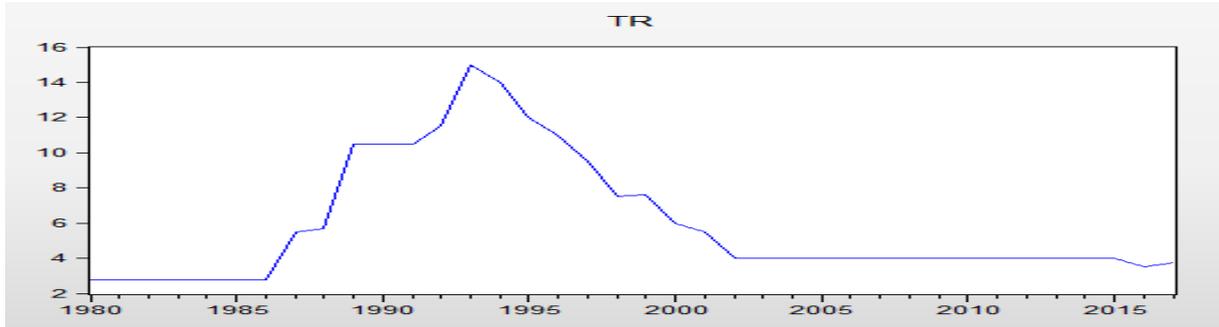
من خلال الشكل يتضح أن معدل التضخم عرف عدة مراحل فقد شهدت الفترة ما بين 1980 إلى غاية 1995 ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ المعدل سنة 1992 ب 31.7%، و سنة 1995 معدل 29.8% و يرجع ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، التحرر الشبه كلي للأسعار، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري و إلغاء كل أشكال الدعم على السلع ، و في نهاية التسعينات نلاحظ تراجع و انخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث وصل سنة 1998 إلى 5% و سجل أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 0.3% ثم بدأ في التذبذب من سنة إلى أخرى بين ارتفاع و انخفاض لكنه اقل بكثير من السنوات السابقة و هذا راجع لعدة أسباب منها: استقرار قيمة

الدينار، ارتفاع أسعار البترول، انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: ارتفاع الأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية، ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية. ومن خلال الرسم البياني الموضح في الشكل نجد ان السلسلة INF من نوع DS وهي سلسلة غير مستقرة .



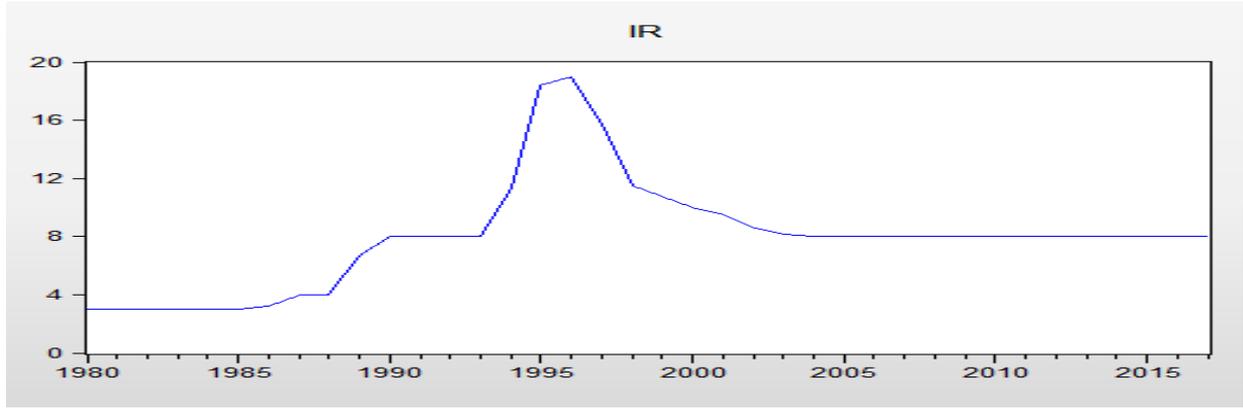
المصدر : مخرجات برنامج Eviews 09

يوضح الشكل أعلاه أن معدل الكتلة النقدية يشهد تذبذب طول فترة الدراسة حيث كان مرتفعا في بداية الدراسة بمعدل 29 % سنة 1980 إلى انه بدأ بتسجيل معدلات منخفضة وصلت سنة 1986 إلى 1 % وسنة 2009 إلى 3.1 % . ومن خلال الرسم البياني الموضح في الشكل نجد ان السلسلة M2 توجي بأنها مستقرة في المتوسط .



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل اعادة الخصم أخذ نسبة ثابتة من سنة 1980 إلى سنة 1986 ،وهي السنة التي تميزت بتاريخ صدور القانون المصرفي الجديد (12-86) المتعلق بالبنوك و القرض، وقد ارتفع متوسط معدل اعادة الخصم إلى نسبة 10.5 % من سنة 1986 إلى 1993، ثم شهدت انخفاضات متتالية إلى غاية سنة 2002 بسبب نهاية فترة التعديلات ، ثم استقر بنسبة 4 % إلى غاية سنة 2017. ومن خلال الرسم البياني الموضح في الشكل نجد ان السلسلة TR من نوع DS وهي سلسلة غير مستقرة .



المصدر : مخرجات برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل الفائدة أخذ نسبة ثابتة من سنة 1980 إلى سنة 1986 ، وهي السنة التي تميزت بصدور قانون بنكي جديد يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، موضحا مهام ودور بنك الجزائر والبنوك التجارية ، وقد ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة إلى نسبة 4% من سنة 1986 إلى 1989 ، حيث شهدت هذه السنة ارتفاعا إلى 8%، ثم اتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح لسنة 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على معدلات الإقراض من البنوك التجارية للجمهور. ثم شهدت انخفاضات متتالية إلى غاية سنة 2005 بسبب نهاية فترة التعديل الهيكلي، ثم استقر بنسبة 1.75% إلى غاية سنة 2017. ومن خلال الرسم البياني الموضح في الشكل نجد ان السلسلة IR توحى بأنها مستقرة في المتوسط .

الفرع الأول : دراسة إستقرارية لبيانات الدراسة الحالية :

سنقوم في هذا المطلب بدراسة إستقرارية كل من: معدلات التضخم، معدل إعادة الخصم ، الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع ، وسعر الفائدة.

حيث نقوم أولا بتحديد درجة التباطؤ (P) والتي تقابل أقل قيمة للمعيارين (AIC و SCH و HQ) والتي توافق (p=2) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-1) : نتائج إختبار Lag Length Criteria

مقياس حنان كوين (HQ)	مقياس شواتزر (SC)	مقياس اكايك (AIC)	فترات التباطؤ (Lag)
*24.29749	*24.41785	24.23645	0
24.49913	25.10093	24.19396	1
24.69126	25.77451	*24.14196	2
24.93840	26.50309	24.14496	3
25.45029	27.49643	24.41272	4

* تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 09 انظر الملحق رقم (06)

من خلال نتائج الجدول رقم (4-1) يتضح لدينا أن التباطؤ الثاني (2) هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 1980 إلى 2017

الفرع الثاني: فحص مستوى إستقرار متغيرات الدراسة

نستعمل اختبار (PP) من أجل معرفة إستقرارية السلسلة من عدمها، ونوع السلسلة غير المستقرة أي إذا كانت من نوع (TS) أو (DS)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

أولاً: دراسة إستقرارية سلسلة التضخم INF

الجدول رقم (2-4) : نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام (pp) على السلسلتين INF و

DINF

D(INF)		INF		السلسلة	
2		2		درجة التأخير	
T (المجدولة) عند 5%	T المحسوبة	T (المجدولة) عند 5%	T المحسوبة	المركبة	النموذج
3.18	0.118	3.18	-1.033	الاتجاه	3
3.47*	-0.243	3.47*	1.53	القاطع	
-3.548	-5.489	-3.544	-2.050	جذر الوحدة	
2.89*	-0.299	2.89*	1.250	القاطع	2
-2.951	-5.577	-2.948	-1.783	جذر الوحدة	
-1.950	-5.647	-1.950	-1.267	جذر الوحدة	1
مستقرة عند الفرق الأول I(1)					القرار

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد مخرجات برنامج Eviews 09 انظر الملحق رقم (02)

تحليل النتائج :

(1) السلسلة (INF)

أ. النموذج (3)

- اختبار وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام (b) :

$$\begin{cases} H_0: b = 0 & \text{وجود مركبة الاتجاه العام} \\ H_1: b \neq 0 & \text{وجود مركبة الاتجاه العام} \end{cases}$$

نجد أن $(t_{\text{calcul}} = -1.033 < t_b = 3.18)$ عند مستوى معيوني 70% حيث يتم قبول H_0 أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام، الآن ننتقل إلى النموذج التالي.

ب. النموذج (2)

$$\begin{cases} H_0: c = 0 & \text{عدم وجود الحد الثابت} \\ H_1: c \neq 0 & \text{وجود الحد الثابت} \end{cases}$$

- اختبار وجود أو عدم وجود الثابت (c) :

$$(t_{\text{calcul}}=1.250 < t_b=2.89)$$

ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي عدم وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 5 %، حيث يتم الانتقال إلى النموذج الموالي.

ت. النموذج (1)

- اختبار وجود أو عدم وجود الجذر الوجودي (ϕ) :

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 & \text{وجود الجذر الوجودي} \\ H_1: \phi < 0 & \text{عدم وجود الجذر الوجودي} \end{cases}$$

$$(t_{\text{calcul}}=-1.267 > t_b=-1.950)$$

أي نقبل فرضية العدم H_0 وجود الجذر الوجودي عند مستوى معنوية 5 %، ومنه فإن السلسلة (INF) غير مستقرة وهي من نوع (DS).

ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(INF) = INF - INF(-1)$$

(2) السلسلة $D(INF)$

أ. النموذج (3) :

- اختبار وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام (b) :

نجد أن $(t_{\text{calcul}}=0.118 < t_b=3.18)$ عند مستوى معنوية 5 %، حيث يتم قبول (H_0) ، ومنه النموذج (3) لا يحتوي على مركبة الاتجاه العام، الآن يتم الانتقال إلى النموذج (2).

ب. النموذج (2) :

- اختبار وجود أو عدم وجود الثابت (C) :

وجدنا أن $(t_{\text{calcul}}=-0.299 < t_b=2.89)$ ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) ، أي وجود الحد

الثابت وذلك عند مستوى معنوية 5 %، حيث يتم الانتقال إلى النموذج (1).

ت. النموذج (1) :

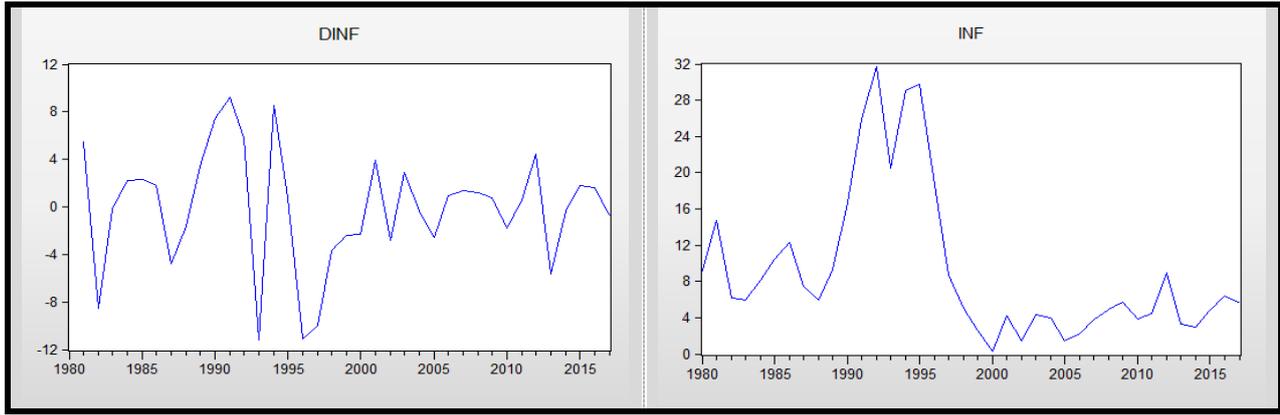
- اختبار وجود أو عدم وجود الجذر الوجودي (ϕ) :

$$(t_{\phi}=-5.647 < t_b=-1.950)$$

حيث يتم رفض فرضية العدم (H_0) أي عدم وجود الجذر الوجودي وذلك عند مستوى

معنوية 5 %، ومنه فإن السلسلة $(D(INF))$ مستقرة.

الشكل رقم (4-2) تطور كل من INF و $D(INF)$.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

ثانيا: دراسة إستقرارية سلسلة الكتلة النقدية ¹ (M2) :

(1) السلسلة (M2) :

أ. النموذج (6) : نجد أن $(t_{calcul}=-1.151 < t_b=3.18)$ ، حيث يتم قبول H_0 ومنه النموذج

(3) لا يحتوي على مركبة الاتجاه العام، الآن يتم الانتقال إلى النموذج (2) .

ب. النموذج (5) : $(t_{calcul}=4.040 > t_b=2.89)$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 أي وجود

الحد الثابت عند مستوى معنوية 5 %، حيث يتم الانتقال إلى النموذج الموالي.

ت. النموذج (1) : $(t_{\phi}=-2.246 < t_b=-1.950)$ أي نرفض فرضية العدم H_0 أي عدم وجود

الجذر الحدودي وذلك عند مستوى معنوية 5 % . ومنه فإن السلسلة (M2) مستقرة .

ثالثا: دراسة إستقرارية سلسلة معدل إعادة الخصم ² (TR) :

(1) السلسلة (TR) :

أ. النموذج (3) : نجد أن $(t_{calcul}=-1.455 < t_b=3.18)$ ، حيث يتم قبول H_0 ومنه

النموذج (3) لا يحتوي على مركبة الاتجاه العام، الآن يتم الانتقال إلى النموذج (2) .

ب. النموذج (2) : $(t_{calcul}=1.112 < t_b=2.89)$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي عدم

وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 5 %، حيث يتم الانتقال إلى النموذج الموالي.

ت. النموذج (1) : $(t_{\phi}=-0.501 > t_b=-1.950)$ أي نقبل فرضية العدم H_0 أي وجود

الجذر الحدودي وذلك عند مستوى معنوية 5 % . ومنه فإن السلسلة (TR) غير

مستقرة وهي من نوع (DS) .

ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(TR) = TR - TR(-1)$$

(2) السلسلة (D(TR)) :

أ. النموذج (3) : نجد أن $(t_{calcul}=-1.029 < t_b=3.18)$ ، حيث يتم قبول H_0 ومنه النموذج

(3) لا يحتوي على مركبة الاتجاه العام، الآن يتم الانتقال إلى النموذج (2) .

ب. النموذج (2) : $(t_{calcul}=0.108 < t_b=2.89)$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي عدم وجود

الحد الثابت عند مستوى معنوية 5 %، حيث يتم الانتقال إلى النموذج (1) .

1 - انظر الملحق رقم 03

2 - انظر الملحق رقم 04

ت. **النموذج (1)** : $(t_b = -1.950 < t_\phi = -4.928)$ حيث يتم رفض فرضية العدم H_0 أي عدم وجود الجذر الواحدوي وذلك عند مستوى معنوية 5% . ومنه فإن السلسلة $(D(TR))$ مستقرة .

رابعاً: دراسة إستقرارية سلسلة معدل سعر الفائدة¹ (IR) :

(1) السلسلة (IR) :

أ. **النموذج (3)** : نجد أن $(t_b = 3.18 < t_{calcul} = 1.823)$ ، حيث يتم قبول H_0 ومنه النموذج لا يحتوي على مركبة الاتجاه العام، الآن يتم الانتقال إلى النموذج (2) .

ب. **النموذج (2)** : $(t_b = 2.89 < t_{calcul} = -0.513)$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي عدم وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 5% ، حيث يتم الانتقال إلى النموذج الموالي .

ت. **النموذج (1)** : $(t_b = -1.950 < t_\phi = -3.974)$ أي نرفض فرضية العدم H_0 أي عدم وجود الجذر الواحدوي وذلك عند مستوى معنوية 5% . ومنه فإن السلسلة (IR) مستقرة .

وكخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

- السلسلة (DINF) مستقرة، ومنه تكون السلسلة (INF) متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

- السلسلة (M2) مستقرة، ومنه تكون السلسلة (M2) متكاملة من المستوى الأول $I(0)$.

- السلسلة (DTR) مستقرة، ومنه تكون السلسلة (TR) متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

- السلسلة (IR) مستقرة، ومنه تكون السلسلة (IR) متكاملة من المستوى الأول $I(0)$.

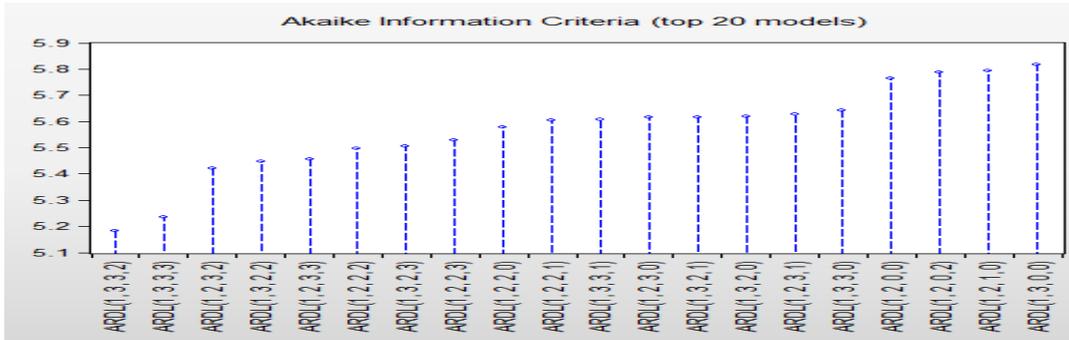
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ ، لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج إختبار الحدود) ، كما يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث البالغة 38 مشاهدة ممتدة من عام 1980 إلى 2017

الفرع الأول: إختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

يوضح الشكل أدناه إختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)

الشكل رقم (3-4) : نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 1 تأخر واحد بالنسبة لمؤشر التضخم و 3 تأخرات بالنسبة لمؤشر معدل إعادة الخصم ، و كذلك 3 تأخرات بالنسبة لمؤشر سعر الفائدة و تأخرين إثنين (2) بالنسبة لمؤشر الكتلة النقدية ، أي أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو (1.3.3.2) ARDL .

الفرع الثاني : نتائج تقدير نموذج ARDL

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL و باستخدام برنامج Eviews09 الذي يقوم بتحديد فترات الإبطاء الزمني (1.3.3.2) بناء على معيار (AK) Akaike و التي تعطي أخفض قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها من قبل البرنامج كما أسلفنا .

الجدول رقم (3-4) : نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DINF(-1)	-0.245624	0.169300	-1.450818	0.1616
DTR	-0.412048	0.399337	-1.031830	0.3139
DTR(-1)	1.777476	0.439254	4.046583	0.0006
DTR(-2)	3.110768	0.528001	5.891596	0.0000
DTR(-3)	1.568798	0.579526	2.707037	0.0132
IR	0.054771	0.065546	0.835621	0.4128
IR(-1)	0.036691	0.070529	0.520236	0.6083
IR(-2)	0.225177	0.066109	3.406137	0.0027
IR(-3)	0.204820	0.072045	2.842933	0.0097
M2	0.166467	0.064057	2.598723	0.0168
M2(-1)	0.134142	0.066519	2.016591	0.0567
M2(-2)	0.220283	0.060742	3.626530	0.0016
C	-6.957901	1.599230	-4.350782	0.0003
R-squared	0.786901	Mean dependent var	-0.011765	
Adjusted R-squared	0.665129	S.D. dependent var	4.842537	
S.E. of regression	2.802279	Akaike info criterion	5.181611	
Sum squared resid	164.9082	Schwarz criterion	5.765220	
Log likelihood	-75.08739	Hannan-Quinn criter.	5.380638	
F-statistic	6.462126	Durbin-Watson stat	1.852036	
Prob(F-statistic)	0.000110			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال النتائج المحصل عليها و بالإعتماد على المعايير الإحصائية (الاحصائية المحسوبة لفيشر F ، و الاحصائية المحسوبة للمعلمات ستيودنت T ، و معامل التحديد R² ، و القيمة العظمى LOG L) نستنتج مايلي :

التحليل الإحصائي :

- نجد أن الاحصائية المحسوبة ستيودنت Tstat لمعاملات النموذج DTR ، DINF(-1) ، IR ، IR(-1) أقل من الإحصائية المجدولة $T_{tab}=1.96$ ما عدا باقي المتغيرات و الحد الثابت .
- من خلال إحصائية فيشر F_{Stat} التي تساوي 6.46 أقل من الاحصائية المجدولة ومنه نقبل الفرضية البديلة H_0 أي النموذج ككل ليس له دلالة معنوية .
- $R^2=0.786$ أي 78.6 % من التضخم مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة ضمن النموذج وتبقى 21.4 % تدخل ضمن هامش الخطأ .

التحليل الاقتصادي :

من خلال النتائج المتحصل أعلاه سابقا نلاحظ أن الحد الثابت سالب و معنوي و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كما ان معظم متغيرات الدراسة ذو معنوية وذات دلالة إحصائية في السنة الحالية و في السنوات السابقة و هذا ما يطابق النظرية الاقتصادية

الفرع الثالث: إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج (1.3.3.2) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

الجدول رقم (4-4) : نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera

القيمة الإحتمالية	قيمة إختبار
0.769789	0.523278

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

سنعتمد على إحصاءة¹ Jarque- Bera حيث : $(J - B) = 0.52 < (\chi^2_{(4)} (5\%)) = 9.49$ ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) ، التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وقيمة الاحتمال $prob=0.76$ الموافقة لاختبار (B-J) أكبر من 5% تؤكد ذلك، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي و هي صفة جيدة و مرغوبة في النموذج .

- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء)

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار ARCH ()، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM ، خطوات الاختبار كالتالي :

- تقدير النموذج العام $(Y=XB+\varepsilon)$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.

- تقدير المعادلة التالية

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي لأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=(n-q) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q . إذا كان LM أكبر من $\chi^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 أكبر من α) فإننا نرفض H_0 ، أي إذا هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة (ARCH) يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

حيث لدينا: $(\chi^2_{(1)} (5\%) = 3.84) < LM = 1.01$ ومنه نقبل (H_0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال $prob = 0.79$ أكبر من 5 % تدعم ذلك، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (4-5) : نتائج إختبار شرط ثبات حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.303605	Prob. F(3,27)	0.8225
Obs*R-squared	1.011625	Prob. Chi-Square(3)	0.7984

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

إختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي)

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار: (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ، للارتباط الذاتي ، حيث : $(\chi^2_{(2)} (5\%) = 5.99) < LM = 5.08$ باحتمال $prob = 0.16$ أكبر من 5 %، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تقترض وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار Godfrey-Breusch للارتباط الذاتي:

الجدول رقم (4-6) : نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.056099	Prob. F(3,18)	0.3922
Obs*R-squared	5.088841	Prob. Chi-Square(3)	0.1654

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

الفرع الرابع: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل بإستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

(1) إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود (Test Bounds)

يهدف اختبار الحدود إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، و ذلك من خلال اختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات و يوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار .

الجدول رقم (4-7) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *Bounds Test*

النتيجة	الاحتمال	F _{statistic} المحسوبة	البيان
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)		16.75	النموذج
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	5.61	4.29	عند مستوى معنوية 1%
	4.35	3.23	عند مستوى معنوية 5%
	3.77	2.72	عند مستوى معنوية 10%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09 (أنظر الملحق 08)

تبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 16.75 يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% ، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، و هذا يعني وجود توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج .

(2) تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) :

سوف نقوم بتقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) ، وهو منهج بديل لطريقة انجل وجرانجر ذي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة. وتتم صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-8) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

المتغير	المعامل	T _{statistic} المحسوبة	الاحتمال
D(DTR)	-0.412	-1.031	0.3139
D(DTR(-1))	-4.679	-5.004	0.0011
D(DTR(-2))	-1.568	-2.707	0.0132
D(IR)	0.054	0.835	0.4128
D(IR(-1))	-0.429	-5.128	0.0000
D(IR(-2))	-0.204	-2.842	0.0097
D(M2)	0.166	2.598	0.0168
D(M2(-1))	-0.220	-3.626	0.0016
C	-6.957	-4.350	0.0003

0.0000	5.592	6.044	DTR(-1)
0.0003	4.301	0.521	IR(-1)
0.0001	4.817	0.520	M2(-1)
0.0000	-7.357	-1.245	DINF(-1)
$R^2 = 0.877$ $F\text{-statistic} = 12.528$ $\text{prob}(F\text{-statistic}) = 0.000001$			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09 انظر الملحق (09)

- تحليل نتائج التقدير :

يقدر معامل التحديد بـ $R^2=0.877$ ، وهو مقبول حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 87% من التغيرات التي تحدث على معدلات التضخم، مما يعني أن هناك ارتباط متوسط بين معدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} والتي تساوي $F_{cal}=12.528$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n-k-1}^k = F_{34}^3 = 2.92$ معنوية إحصائية، ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية 5%.

(2) تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يوضحه الجدول الموالي :

- تحليل نتائج التقدير : يتكون الجدول من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (4-9) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Cointegrating Form			
Variable	coefficient	t-statistic	Prob
D(DTR)	-0.412	-1.031	0.3139
D(DTR(-1))	-3.110	-5.891	0.0000
D(DTR(-2))	-1.568	-2.707	0.0132
D(DIR)	0.054	0.835	0.4128
D(DIR(-1))	-0.225	-3.406	0.0027
D(DIR(-2))	-0.204	-2.842	0.0097
D(DM2)	0.166	2.598	0.0168
D(M2(-1))	-0.220	-3.626	0.0016
CointEq(-1)	-1.245	-7.357	0.0000
$\text{Cointeq}=\text{DINF}-(4.8530*\text{DTR}+0.4186*\text{DIR}+0.4182*\text{DM2}-5.5859)$			
Long Run Coefficients معاملات المدى الطويل			
Variable	coefficient	t-statistic	Prob
DTR	4.852	5.957	0.0000

IR	0.4186	4.078	0.0005
M2	0.4181	4.494	0.0002
C	-5.5859	-4.102	0.0005

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews09 انظر الملحق رقم (10)

أولا : التفسير الاقتصادي للنتائج :

❖ نموذج تصحيح الخطأ قصير الأجل :

- نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5 %، مما يعني ضعف أثر بعض المتغيرات المفسرة على التضخم في الأجل القصير. ماعدا معدل الفائدة و الكتلة النقدية والذي أثر بشكل ايجابي على معدل التضخم.

- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك.

وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (1 - CointEq)، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة و تبلغ حوالي 124.5 % ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 0.0000 %، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضا تشير إلى أن 124 % من جميع الانحرافات والإختلالات في توازن معدلات التضخم في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد عشرة أشهر تقريبا، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا.

❖ نموذج تصحيح الخطأ طويل الأجل :

- نلاحظ أن معلمة سعر الفائدة موجبة، أي وجود علاقة طردية بينها وبين التضخم في الأجل الطويل، حيث أن زيادة سعر الفائدة بنسبة 10 % يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بنسبة 4.1 % وقد يفسر ذلك بالسياسة الحكومية التي تتضمن وضع معدلات الفائدة عند المستوى الأعلى من أجل إبطاء الاقتراض والإنفاق وتشجيع المزيد من الادخار، وذلك في حالات التضخم المرتفع.

- معلمة الكتلة النقدية جاءت موجبة، أي وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم والكتلة النقدية بالمفهوم الواسع ، حيث أن زيادة حجم الكتلة النقدية بـ 10 % يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 4.1 %، وقد يفسر ذلك أن كلما زادت الكتلة النقدية يعني زيادة الإتمان ، و بالتالي زيادة الطلب الكلي و الإستثمار و بالتالي إرتفاع التضخم ، وأيضا نلاحظ أن الاحتمال المقابل للمعلمة غير معنوي إحصائيا عند جميع مستويات المعنوية، وهذا مايدل على ضعف تأثير الكتلة النقدية على التضخم في الأجل الطويل.

- معلمة معدل إعادة الخصم جاءت موجبة، أي وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم و معدل إعادة الخصم ، حيث أن زيادة معدل إعادة الخصم بـ 10 % يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 48.5 %.

- كما نلاحظ أن قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعقدة فإن معدل التضخم يكون عند حدود -5.585- و هي ذات معنوية عند مستوى 5% و ذلك لأن $(\text{prob}=0.0005 < 0.05)$.

ثانيا : تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي :

(1) تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي في الأجل القصير :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (4-8) أن جميع المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم في السنوات السابقة ، معدل سعر الفائدة في السنوات السابقة أي عند $(t-1)$ و $(t-2)$ ، الكتلة النقدية) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5% ماعدا متغيرين و هما معدل إعادة الخصم $D(DTR)$ و معدل سعر الفائدة $D(DIR)$ حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 5% .

وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين كل من المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم في السنوات السابقة ، معدل سعر الفائدة في السنوات السابقة ، الكتلة النقدية) و المتغير التابع (معدل التضخم) . بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (معدل إعادة الخصم و سعر الفائدة لتلك السنة) و التضخم في الأجل القصير .

(2) تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي في الأجل الطويل :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (4-8) أن جميع المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم ، معدل سعر الفائدة ، الكتلة النقدية) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم ، معدل سعر الفائدة ، الكتلة النقدية) و المتغير التابع (معدل التضخم) في الأجل الطويل .

- معنوية النموذج :

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% و يعني ذلك وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع مما يدل على أن النموذج جيد و يمكن التنبؤ به .

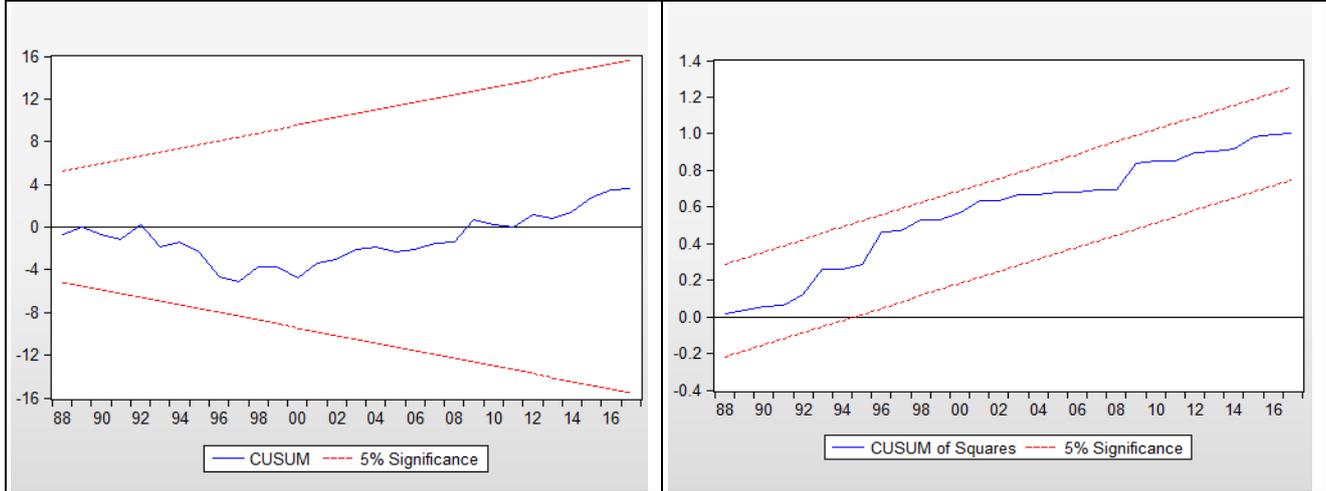
الفرع الخامس: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) ، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج

عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل رقم (4-4) : اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM Test , CUSUM of Squares



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

خلاصة الفصل :

إن مسار السياسة النقدية في الجزائر، تشير إلى أنه لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر قبل سنة 1990 ، غير أنه بعد هذه السنة اتضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبحت لها أهدافها وأدواتها لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى، وقد نجحت الجزائر في تحقيق أهدافها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولية، ما عدا النتائج المحققة من الناحية الاجتماعية التي تثير القلق.

ومع بداية الألفية الجديدة وتحسن المؤشرات المالية للدولة، مع إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة، وأمام فائض السيولة الذي أصبح هيكليا قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة هذه الأدوات مع تحديث أداتين أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة بالفائدة، مع التأكيد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيط، فعلا سمح هذا بامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بشكل فعلي والتحكم في التضخم، مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر .

وفي الأخير قمنا بتطبيق منهجية (ARDL) لدراسة أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1980-2017 ، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة بعد الفرق الأول، ومنه يمكن تقدير نموذج (ARDL) ، كما أظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودة النموذج تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وإيجابا على التضخم في الجزائر في الأمدين القصير والطويل.



الخاتمة :

يعتبر التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، فهي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يترتب عليه تذبذب حجم الناتج المحلي الخام وضآلة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخل والثروات وتهدف كل سياسة نقدية إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلباً على الأسعار .

وقد لجأت معظم الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، حيث شملت السياسة النقدية حيزاً معتبراً في برامج الإصلاح لاحتواء هذه الظاهرة . اتبعت العديد من البلدان سواء المتقدمة و النامية مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استقرار الأسعار في المدى الطويل .

و في الحقيقة لا يمكن فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها بطريقة سطحية، فلا بد من دراسة أصولها أو جذورها والرجوع بها إلى إطارها الطبيعي ودراسة تطوراتها عبر الزمن وذلك باستعمال أدوات المنهجية العلمية التي يعتمد عليها البحث العلمي وبالأخص العلوم الاقتصادية .

إذ تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطورات الاقتصادية، وبما أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية تختلف من اقتصاد لآخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة .

وفي محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة، حاولنا كمرحلة أولى عرض الجانب النظري للدراسة القياسية والمتمثل في منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ، أما في المرحلة الثانية حاولنا تطبيق الجانب النظري المعلن عنه آنفاً، فأجرينا دراسة استقرارية المتغيرات ثم اختبرنا ما إذا كانت المتغيرات تتمتع بخاصية التكامل المشترك بإختبار الحدود Bounds test فوجدنا أن هناك علاقة في الأجل الطويل وبعد اختبار فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج وفحص جودته وبعد ذلك تم تحليل النتائج.

❖ نتائج الدراسة :

بعد التطرق إلى ملخص هاته الدراسة، والتي تشكل عصب الجدل فيها حول مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر وضبطها للتضخم في الفترة 1980-2017، والتي نخلص في خاتمة عرضها إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي :

◀ تبيّن أن التضخم وطبقا التعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية أو بحسب خصائصه، أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والذي ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

◀ تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد و ذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.

◀ لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلى بصدر قانون النقد و القرض 90-10 ، إذا أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر و أصبح يتوفر على درة عالية من الاستقلالية في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية ، وبعد صدور هذا القانون أصبحت أهداف السياسة النقدية واضحة المعالم ، وأدت هذه الإصلاحات إلى تسجيل نتائج مقبولة فقد عرف التضخم مستويات مقبولة 5% كما خطط له و حدث ضبط للكتلة النقدية كما تم تكوين احتياطات قدرت ب 6.84 مليار دولار .

◀ عند إجراء إختبار الإستقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة ذلك من ناحية (الجزر الأحادي) ، فإن ذلك يتطلب إختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون PP ، أظهرت نتائج إختبارات أن سعر الفائدة و الكتلة النقدية مستقرة عند المستوى ، أما معدل التضخم و معدل إعادة الخصم فهي مستقرة عند الفرق الأول ، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى و من المستوى $CI\sim(0)$ ، $CI\sim(1)$ ، وهذا مايسمح لنا بإجراء إختبار التكامل المشترك بواسطة إختبار منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) .

◀ أشار إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test Approach) من خلال F-statistic ، إلى وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم و المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج من خلال قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% . لذا فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) و الذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل و طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

◀ كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL) إلى وجود معنوية إحصائية ومقبولة بين بعض المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة ومعدل التضخم ، حيث كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، وذلك لأن $(p=0.0000<0.05)$ و يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين

المتغيرات محل الدراسة ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعالم حد تصحيح الخطأ في العام السابق (1.245-).

كما أشارت نتائج اختبار الأستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) ، وذلك باستخدام اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Squares) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة ، وبذلك تثبت إستقرارية المعلمات قصيرة و طويلة الأجل لنموذج (ARDL) .

❖ اختبار صحة الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

- "يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الجزائر " .حتى فترة التسعينات كان الجهاز الإنتاجي شبه غائب في الاقتصاد الجزائري وكان يتم تحقيق الطلب الكلي عن طريق الاستيراد تقريبا لكل المنتجات حتى السلع الكمالية منها ، و حدث نفس الشيء في الفترة الثانية غير أن الطلب الكلي كان مدعم على حساب العرض الكلي مما أدى إلى الإصدار النقدي دون مقابل في الإنتاج الكلي ، فأسباب التضخم هي نفسها خلال الفترتين ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

- "تعتبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من أجل تحقيق

الاستقرار في المدى الطويل" تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف إستقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- يتميز نموذج ARDL بنموذج مشترك للعلاقتين طويلة وقصيرة الأجل وهي تمثل قيمة مضافة عن باقي النماذج القياسية الأخرى وهو ما يناسب دراسة العلاقة الاقتصادية والقياسية بين التضخم وأدوات السياسة النقدية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

- "يمتاز النموذجان الخاصين بمنهجية ARDL إلى حد كبير في الانسجام في التأثير بين المتغيرات الممثلة في أدوات السياسة النقدية المفسرة للتضخم في الجزائر " حسب النتائج المتوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية نلاحظ انسجام في تأثير متغيرات الدراسة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

❖ التوصيات :

حتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية في الجزائر نقترح مايلي:

- نقترح أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج .
- نقترح إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض مسائلتها عن الأهداف التي رسمتها .
- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكلي والإسراع في تطبيق برنامج الخصوصية.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة .
- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة، مع تجنب التضارب بين الأهداف الذي يعرقل فعالية السياسة النقدي.

❖ آفاق البحث :

- يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية:
- تأثير عرض النقود على أسعار الصرف والتضخم في الاقتصاد الجزائري.
 - تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر وآثارها على التضخم .
 - محددات التضخم ودور السياسة المالية والنقدية في معالجته في الجزائر.

قائمة

المداح

أولاً: المراجع باللغة العربية :

I. الكتب :

- (1) أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود و البنوك، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1991.
- (2) أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود و الأسواق المالية(مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 1، 2001.
- (3) احمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2000.
- (4) الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2014.
- (5) أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، 2003.
- (6) أوجيست سوانينج ، ترجمة خالد العامري ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة العربية الأولى 2008 ، الطبعة الأجنبية 2005 ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية للنشر و التوزيع .
- (7) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .
- (8) التافه احمد أبو الفتوح ،نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 1998 .
- (9) جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- (10) حسين بن سالم جابر الزبيدي "التضخم و الكساد" ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، الطبعة الأولى، 2011 .
- (11) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
- (12) سعيد الحضري ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ،مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر ، مصر ،، القاهرة ، بدون سنة النشر.
- (13) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.
- (14) سليمان مجدي ، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر ، القاهرة ، 2002.
- (15) شلبي علي مغاوري ، اليورو ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2000.
- (16) الصادق علي توفيق وآخرون ،السياسات النقدية في الدول العربية ،صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية ،سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل ،أبو ظبي ،العدد الثاني.
- (17) صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005.
- (18) ضياء مجيد الموسوي، الاصلاح النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 .
- (19) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- (20) عادل عبد المهدي ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1987.
- (21) عبد الحميد عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.
- (22) عبد الحميد عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ،مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة ، 2003 .
- (23) عبد اللاوي مفيد ، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية،مطبعة مزوار،الجزائر،2007.
- (24) عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، أبريل 2013 .
- (25) عبد المنعم راضي، تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980.
- (26) عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف بنغازي ، منشورات الجامعة المفتوحة ،دون سنة النشر.
- (27) علام سعد طه ،دراسات في الاقتصاد و التنمية ، الدار للطبية للنشر و التوزيع ، مصر ، القاهرة ، 2003.
- (28) عمر محي الدين ، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت ،1975 .
- (29) غازي حسين عناية "التضخم المالي" ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2006.
- (30) لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2010.
- (31) محمد خليل برعي ، سويقي عبد الهادي، النقود و البنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشروق ، 1984 .
- (32) محمد زكي الشافعي "مقدمة في النقود و البنوك" ،دار النهضة العربية للنشر، القاهرة،1990.
- (33) محمد ضيف الله القطا بري ، دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الاقتصادية ، دار غيداء ،عمان ،2011.
- (34) محمود السيد محجوب ،التضخم في العالم العربي ، دار الشباب للنشر و التوزيع ،بيروت ، دون سنة النشر.
- (35) محمود حسين الوادي ، وآخرون ، الاقتصاد الكلي ،ط(02) ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،2010 .
- (36) محمود عبد الفضيل،مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- (37) نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984.
- (38) وليد مصطفى شاويش ، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي و الاقتصاد الوضعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1981.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- (1) احمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 90-03)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.
- (2) إكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، 2011 .
- (3) تيجاني بالرقي، دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- (4) حسينة شملول ، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، بالمدينة 2011.
- (5) دحماني محمد أدريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- (6) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، 2006، ص ص 65-66.
- (7) الشيخ أحمد ولد الشيباني ، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012 .
- (8) صالح تومي ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000) ، شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2002.
- (9) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (حالة الجزائر 1990-2000) ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- (10) عادل زقير، "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016 .
- (11) عبد القادر لحول، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) ، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير -جامعة سعيدة، غير منشورة.
- (12) قويدر عياش ، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر ، الجزائر ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة ،1999.
- (13) مسعود دراوسي ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- (14) وفاء بيده ، نعيمة بودراع ، "السياسة النقدية في ظل التحول الإقتصادي"، مذكرة ليسانس في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 – 2013.

III. المجلات :

- (1) عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007 .
- (2) عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، جوان 2009 .
- (3) على عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013.
- (4) ليلي أسمهان بقيق ، "انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، الجزائر، العدد 01، جانفي 2010 .
- (5) مولود عرابية ، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 - 2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، الأردن، 2004 .

IV. المقالات و المداخلات :

- (1) صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في الصارف الاسلامية، أيام 18-19-20 أفريل 2010.
- (2) عبد الحميد عبد المطلب ، العدل محمد رضا ، عجز الموازنة العامة و العملية التضخمية في مصر ، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة ، 3-5 مارس 1990 .
- (3) مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايبان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007.
- (4) محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

V. التقارير و المراسيم :

- (1) الأمر 11/ 03 من المادة 41.
- (2) بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- (3) تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2013.
- (4) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010 ،الجزائر، 25 أوت 2010 .
- (5) تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 ،الجزائر، ديسمبر 2013.
- (6) المادة رقم 77 من قانون النقد والقرض 90-10 .
- (7) المواد 69،70،71 ،من قانون النقد والقرض.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية**I. les livres**

- 1) Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découvert ,paris, 2000.
- 2) Hornit W . paul . M , Monetary Policy and Financial System ,4 th ed , new jersey Prentice hall , 1979 .

II. Des revues et rapport

- 1) Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964-2000 et statistique de la balance des paiements 1992-2005.
- 2) Banque d'algérie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", rapport 2005
- 3) Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009 .
- 4) CNES, commission"perspectives de développement économique et social", rapport regards sur la politique monétaire en Algérie,2005
- 5) E. de Viler, G. Sensenbrenner , T.Koranchelian, and F.de Severe, "Algeria : Stastical Appendix", IMF working, N° 16/102, IMF, Washington, January 2006.
- 6) E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and N. Mwose, "Algeria : Stastical Appendix", IMF working paper N°. 05/51. IMF, Washington, February 2005.
- 7) [http://: www.Banque](http://www.Banque) "statistiques Monétaires 06/07/2019 .
- 8) KPMG, GUID INVESTIR EN ALEGERIE, edition 2014.

- 9) MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01, Summer2013.
- 10) O.N.S: Collection statistique, N° 91, Alger.

III. Sites Web

- 1) Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013
<http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> .
- 2) <http://data.worldbank.org/country/algeria> .
- 3) <http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm> .
- 4) banque mondiale, sur le site: www.Banquemondiale.org

قائمة

الملاحق

الملحق رقم (01) : يمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (1980-2017)

السنوات	INF	TR	IR	M2
1980	9.2	2.75	-18.16	17,380065
1981	14.7	2.75	-9.93	16,6935717
1982	6.2	2.75	1.04	26,3261081
1983	6	2.75	-3.56	20,3321488
1984	8.2	2.75	-5.01	17,351711
1985	10.5	2.75	-1.88	14,9668493
1986	12.3	2.75	0.82	1,4098097
1987	7.5	5.5	-4.45	13,6025655
1988	5.9	5.7	-4.64	13,5981171
1989	9.3	10.5	-8.05	5,182189
1990	16.7	10.5	-17.09	11,4156555
1991	25.9	10.5	-29.77	20,8027985
1992	31.7	11.5	-11.42	31,2748797
1993	20.5	15	-4.95	7,29664105
1994	29	14	-13.75	15,7048391
1995	29.8	12	-7.90	9,46358192
1996	18.7	11	-4.05	14,6446455
1997	8.7	9.5	8.14	18,2594754
1998	5	7.5	15.10	19,5726203
1999	2.6	7.6	-0.10	13,9471736
2000	0.3	6	-10.32	14,1315028
2001	4.2	5.5	10.03	54,0514087
2002	1.4	4	7.18	18,0521154
2003	4.3	4	-0.19	16,3061557
2004	4	4	-3.78	10,4512235
2005	1.4	4	-6.99	11,6936035
2006	2.3	4	-2.32	19,6447766
2007	3.7	4	1.48	23,0907392
2008	4.9	4	-6.38	16,0370823
2009	5.7	4	21.62	4,8408351
2010	3.9	4	-6.96	13,5484317
2011	4.5	4	-8.66	19,9070033
2012	8.9	4	0.48	10,9369171
2013	3.3	4	8.07	8,40999984
2014	3	4	8.31	14,4236739
2015	4.8	4	15.52	0,29713103
2016	6.4	3.5	6.39	6.0
2017	5.6	3.75	3.42	1.8

المصدر

<http://data.worldbank.org/country/algeria>

- تقارير البنك الدولي :

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm>

■ تقارير بنك الجزائر:

الملحق رقم (02) : دراسة استقرارية INF و $DINF$ باستخدام اختبار (pp)

	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-1.901087	0.3282		
Test critical values:	1% level	-3.621023		
	5% level	-2.943427		
	10% level	-2.610263		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		21.70476		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		24.94003		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(INF) Method: Least Squares Date: 07/06/19 Time: 17:18 Sample (adjusted): 1981 2017 Included observations: 37 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.169221	0.094889	-1.783361	0.0832
C	1.482404	1.185233	1.250728	0.2193
R-squared	0.083299	Mean dependent var	-0.097297	
Adjusted R-squared	0.057107	S.D. dependent var	4.933023	
S.E. of regression	4.790097	Akaike info criterion	6.023517	
Sum squared resid	803.0759	Schwarz criterion	6.110593	
Log likelihood	-109.4351	Hannan-Quinn criter.	6.054215	
F-statistic	3.180375	Durbin-Watson stat	1.690951	
Prob(F-statistic)	0.083202			
Phillips-Perron test statistic	-5.490362	0.0004		
Test critical values:	1% level	-4.234972		
	5% level	-3.540328		
	10% level	-3.202445		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		23.33418		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		23.40424		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(DINF) Method: Least Squares Date: 07/06/19 Time: 17:20 Sample (adjusted): 1982 2017 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.936510	0.170592	-5.489771	0.0000
C	-0.435342	1.788809	-0.243370	0.8092
@TREND("1980")	0.009616	0.080984	0.118733	0.9062
R-squared	0.478017	Mean dependent var	-0.175000	
Adjusted R-squared	0.446382	S.D. dependent var	6.780871	
S.E. of regression	5.045342	Akaike info criterion	6.154463	
Sum squared resid	840.0306	Schwarz criterion	6.286423	
Log likelihood	-107.7803	Hannan-Quinn criter.	6.200521	
F-statistic	15.11025	Durbin-Watson stat	1.779565	
Prob(F-statistic)	0.000022			
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-5.647439	0.0000		
Test critical values:	1% level	-2.630762		
	5% level	-1.950394		
	10% level	-1.611202		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		23.40558		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		23.41050		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(DINF) Method: Least Squares Date: 07/06/19 Time: 17:22 Sample (adjusted): 1982 2017 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.936341	0.165800	-5.647414	0.0000
R-squared	0.476420	Mean dependent var	-0.175000	
Adjusted R-squared	0.476420	S.D. dependent var	6.780871	
S.E. of regression	4.906558	Akaike info criterion	6.046407	
Sum squared resid	842.6010	Schwarz criterion	6.090394	
Log likelihood	-107.8353	Hannan-Quinn criter.	6.061760	
Durbin-Watson stat	1.774589			
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-5.577672	0.0000		
Test critical values:	1% level	-3.626784		
	5% level	-2.945842		
	10% level	-2.611531		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		23.34415		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		23.37142		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(DINF) Method: Least Squares Date: 07/06/19 Time: 17:21 Sample (adjusted): 1982 2017 Included observations: 36 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.937134	0.168021	-5.577495	0.0000
C	-0.247888	0.828712	-0.299125	0.7667
R-squared	0.477794	Mean dependent var	-0.175000	
Adjusted R-squared	0.462435	S.D. dependent var	6.780871	
S.E. of regression	4.971653	Akaike info criterion	6.099335	
Sum squared resid	840.3894	Schwarz criterion	6.187308	
Log likelihood	-107.7880	Hannan-Quinn criter.	6.130040	
F-statistic	31.10845	Durbin-Watson stat	1.777966	
Prob(F-statistic)	0.000003			

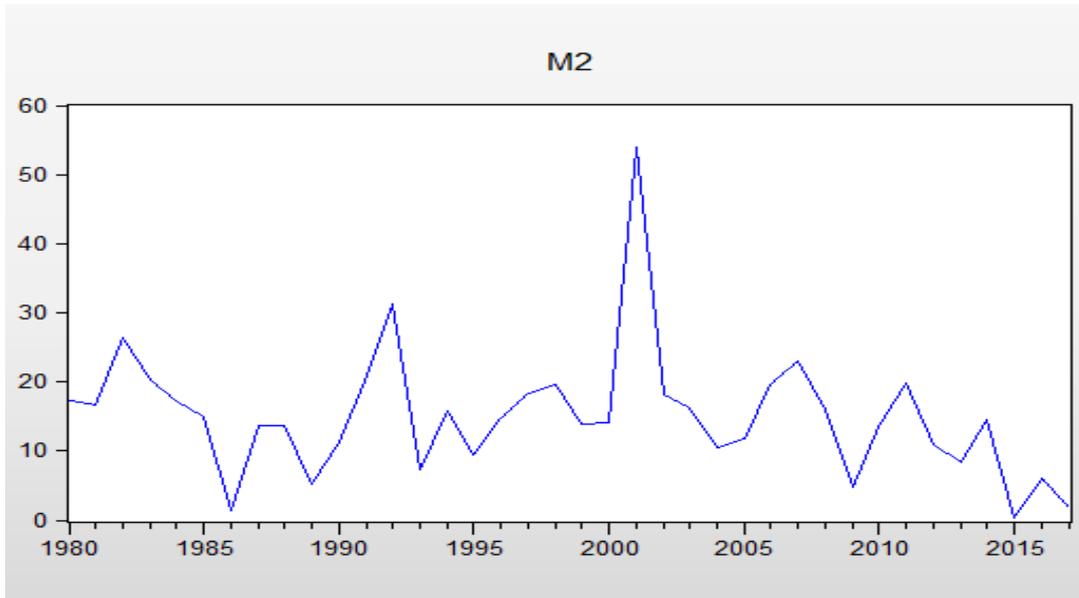
الملاحق رقم 03 : دراسة استقرارية سلسلة الكتلة النقدية M2

- الملحق رقم 1-3 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام (pp) على السلسلة M2

M2		السلسلة	
2		درجة التأخير	
T (المجدولة) عند 5% T المحسوبة	المركبة	النموذج	
3.18	-1.151	الاتجاه	3
3.47*	3.628	القاطع	
-3.544	-4.987	جذر الوحدة	
2.89*	4.040	القاطع	2
-2.948	-4.842	جذر الوحدة	
-1.950	-2.246	جذر الوحدة	1

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

- الملحق رقم 2-3 تطور الكتلة النقدية M2



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

الملحق رقم 04 : دراسة استقرارية سلسلة معدل إعادة الخصم TR

- الملحق رقم 1-4 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام (pp) على السلسلتين TR و

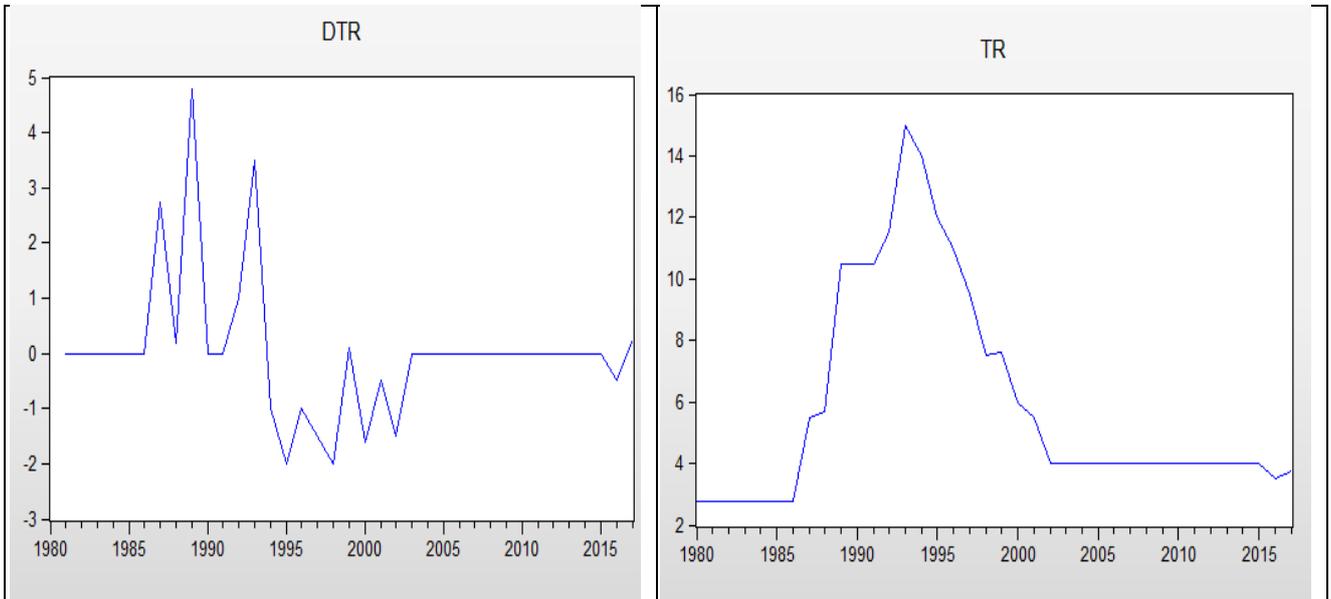
DTR

D(TR)	TR	السلسلة
-------	----	---------

2		2		درجة التأخير	
T (المجدولة) عند 5%	T المحسوبة	T (المجدولة) عند 5%	T المحسوبة	المركبة	النموذج
3.18	-1.029	3.18	-1.455	الاتجاه	3
3.47*	0.964	3.47*	1.834	القاطع	
-3.548	-4.971	-3.544	-1.455	جذر الوحدة	
2.89*	0.108	2.89*	1.112	القاطع	2
-2.951	-4.859	-2.948	-1.214	جذر الوحدة	
-1.950	-4.928	-1.950	-0.501	جذر الوحدة	1

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

- الملحق 4-2 تطور كل من TR و DTR



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

الملحق رقم 05 : دراسة استقرارية سلسلة سعر الفائدة

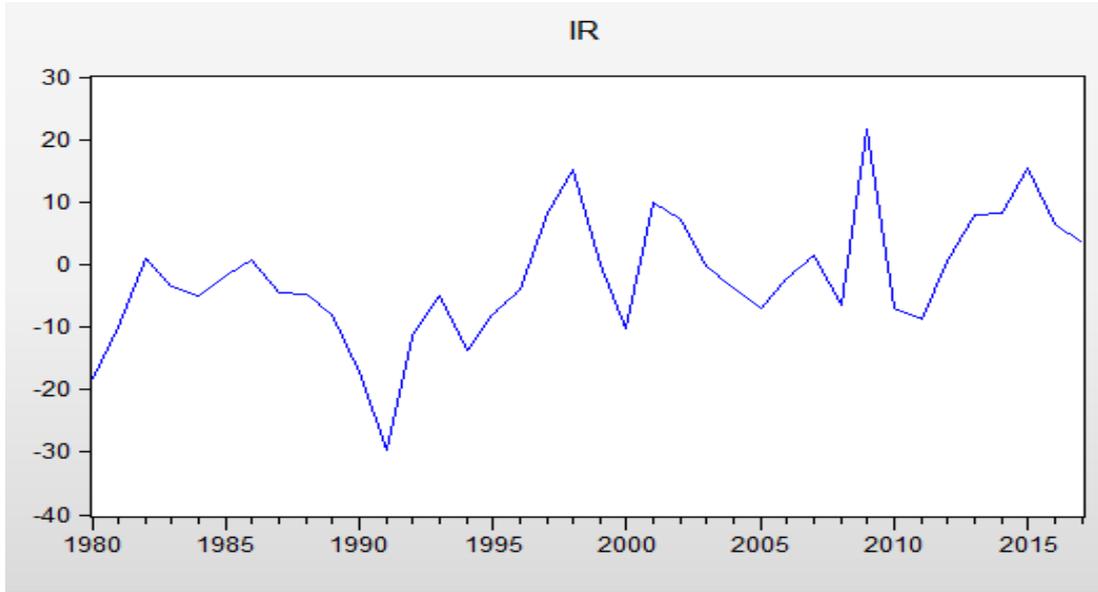
- الملحق رقم 5-1 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام (pp) على السلسلة IR

IR		السلسلة	
2		درجة التأخير	
T (المجدولة) عند 5%	T المحسوبة	المركبة	النموذج

3.18	1.823	الاتجاه	3
3.47*	-1.874	القاطع	
-3.544	-4.451	جذر الوحدة	
2.89*	-0.513	القاطع	2
-2.948	-3.946	جذر الوحدة	
-1.950	-3.974	جذر الوحدة	1

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

- الملحق 5-2 تطور سعر الفائدة IR



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

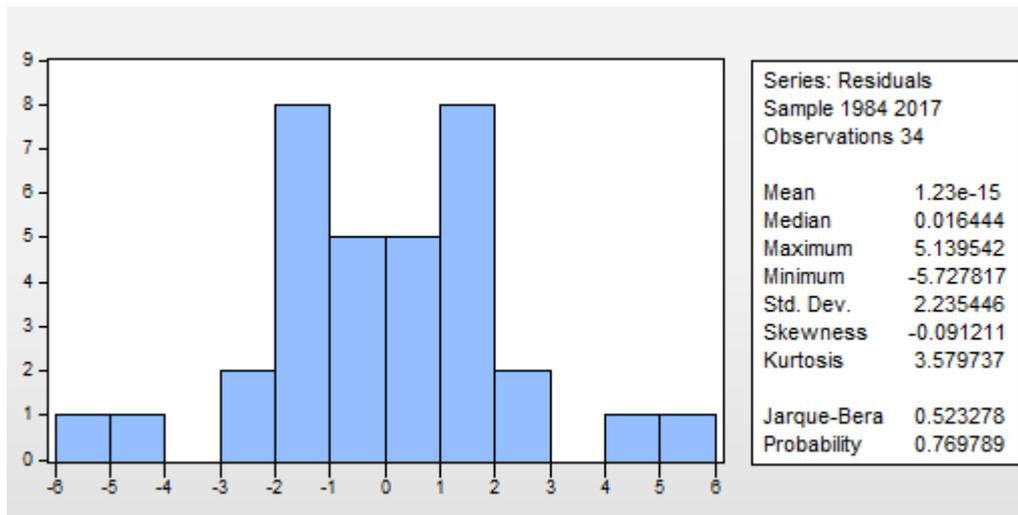
الملحق رقم (06) : اختبار Lag Length Criteria

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DINF DTR IR M2
 Exogenous variables: C
 Date: 07/03/19 Time: 20:16
 Sample: 1980 2017
 Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-395.9015	NA	394360.5	24.23645	24.41785*	24.29749*
1	-379.2003	28.34141*	381496.0	24.19396	25.10093	24.49913
2	-362.3423	24.52070	379684.6*	24.14196*	25.77451	24.69126
3	-346.3918	19.33399	430873.7	24.14496	26.50309	24.93840
4	-334.8099	11.23096	727766.5	24.41272	27.49643	25.45029

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (07) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الملحق رقم (08) : نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 07/05/19 Time: 17:57
Sample: 1984 2017
Included observations: 34
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	16.75057	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق رقم (09) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

Test Equation:
Dependent Variable: D(DINF)
Method: Least Squares
Date: 07/05/19 Time: 17:57
Sample: 1984 2017
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DTR)	-0.412048	0.399337	-1.031830	0.3139
D(DTR(-1))	-4.679566	0.934989	-5.004940	0.0001
D(DTR(-2))	-1.568798	0.579526	-2.707037	0.0132
D(IR)	0.054771	0.065546	0.835621	0.4128
D(IR(-1))	-0.429997	0.083846	-5.128418	0.0000
D(IR(-2))	-0.204820	0.072045	-2.842933	0.0097
D(M2)	0.166467	0.064057	2.598723	0.0168
D(M2(-1))	-0.220283	0.060742	-3.626530	0.0016
C	-6.957901	1.599230	-4.350782	0.0003
DTR(-1)	6.044994	1.080953	5.592282	0.0000
IR(-1)	0.521460	0.121229	4.301435	0.0003
M2(-1)	0.520892	0.108118	4.817800	0.0001
DINF(-1)	-1.245624	0.169300	-7.357483	0.0000
R-squared	0.877438	Mean dependent var	-0.017647	
Adjusted R-squ...	0.807403	S.D. dependent var	6.385375	
S.E. of regression	2.802279	Akaike info criterion	5.181611	
Sum squared r...	164.9082	Schwarz criterion	5.765220	
Log likelihood	-75.08739	Hannan-Quinn criter.	5.380638	
F-statistic	12.52850	Durbin-Watson stat	1.852036	
Prob(F-statistic)	0.000001			

الملحق رقم (10) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: DINF

Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 2)

Date: 07/07/19 Time: 17:59

Sample: 1980 2017

Included observations: 34

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DTR)	-0.412048	0.399337	-1.031830	0.3139
D(DTR(-1))	-3.110768	0.528001	-5.891596	0.0000
D(DTR(-2))	-1.568798	0.579526	-2.707037	0.0132
D(IR)	0.054771	0.065546	0.835621	0.4128
D(IR(-1))	-0.225177	0.066109	-3.406137	0.0027
D(IR(-2))	-0.204820	0.072045	-2.842933	0.0097
D(M2)	0.166467	0.064057	2.598723	0.0168
D(M2(-1))	-0.220283	0.060742	-3.626530	0.0016
CointEq(-1)	-1.245624	0.169300	-7.357483	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{DINF} - (4.8530 \cdot \text{DTR} + 0.4186 \cdot \text{IR} + 0.4182 \cdot \text{M2} - 5.5859)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTR	4.852985	0.814581	5.957648	0.0000
IR	0.418634	0.102636	4.078805	0.0005
M2	0.418178	0.093034	4.494901	0.0002
C	-5.585876	1.361585	-4.102482	0.0005